# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٥٠**

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مناتساكانيان (أرمينيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البند ٣٥ من جدول الأعمال** (تابع)

**قضية فلسطين**

**تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف** (A/71/35)

**تقرير الأمين العام** (A/71/359)

**مذكرة من الأمين العام** (A/71/174)

**مشاريع القرارات** (A/71/L.18 و A/71/L.19 و A/71/L.20 و A/71/L.21)

**السيدة مطر** (البحرين): أود أن ألقى كلمة وفد بلادي نيابة عن الممثل الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة.

في هذه الذكرى اليوم، وجّه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأقتبس منها ما يلي:

”إن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق إنما يعكس حرص الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمسؤولية الدولية إزاء قضية فلسطين، والتزامه الراسخ بتحقيق طموحاته وتطلعاته المشروعة في نيل حقوقه وكفاحه المستمر من أجل تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة، أسوة بباقي شعوب العالم“.

وأشار حضرة صاحب الجلالة إلى أن ”مملكة البحرين تؤكد باستمرار تأييدها التام في ما يتعلق بإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وتدعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود من أجل حصول الشعب الفلسطيني على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق سلام عادل وشامل، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، بشأن حل الدولتين، ومرجعيات مدريد لعملية السلام، ومبادرة السلام العربية التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل بشكل كامل من الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ونيل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني''.

وأتقدم بوافر الشكر إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السيد فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، وإلى أعضاء اللجنة كافة على هذا التقرير القيّم المقدم إلى الجمعية العامة (A/71/35). كما أعبر عن تقديري لهم جميعا على جهودهم الحثيثة وسعيهم المتواصل الهادف إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وتمكينه من التخلص من الاحتلال، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد كشف التقرير عن ازدياد حالة التردي في ما يتعلق بمستوى التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتصرف طبقا لما أكد عليه مجلس الأمن في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧). فالتدهور المفزع الذي انحدرت إليه الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لهذا التقرير وغيره من التقارير، نابع أساسا من سياسة الضم والاستيطان والاستمرار في مد بناء الجدار العازل في الضفة الغربية وحول القدس.

ونكرر شكرنا للجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين على الإجراءات التي اتخذتها خلال الفترة المنصرمة والمشمولة بالتقرير والأنشطة الدولية التي نظمتها، كالمؤتمر الدولي المعني بقضية القدس المعقود بجاكارتا يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومنتدى الأمم المتحدة للمجتمع الدولي بشأن قضية فلسطين تحت عنوان ''عمل المجتمع المدني في دعم العدل في فلسطين وإنهاء الاحتلال''، المعقود يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر في جاكارتا، واجتماع المائدة المستديرة المعني بالجوانب القانونية لقضية فلسطين، المعقود في عمان خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، والمؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، الذي عقد في دكار يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠١٦، وحلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي عقدت في ستوكهولم يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو، وغيرها من الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي بهذه القضية العادلة.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى إدارة شؤون الإعلام على مواصلة برنامجها الإعلامي الخاص بقضية فلسطين، ونقدّر جهودها في هذا الميدان، ولا سيما برنامجها التدريبي السنوي للصحفيين الفلسطينيين، وإيعازها إلى مراكز الأمم المتحدة للإعلام في القيام بأنشطة تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وغير ذلك من الفعاليات.

إن مملكة البحرين تجدد التأكيد على موقفها الراسخ الداعم لقضية فلسطين والساعي إلى تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في التوصل إلى السلام العادل والشامل والدائم، الذي يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على مجمل أراضيها المحتلة عام ١٩٦٧، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقا للمرجعيات الدولية ذات الصلة، وما نصت عليه مبادرة السلام العربية باعتبارها الحل الحقيقي والصحيح لإرساء أسس السلام في المنطقة.

**السيدة لودي** (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في كل عام. ولكن لفترة طويلة للغاية، يشكل هذا اليوم تذكيرا

حزينا وقاتما بمعاناة الشعب الفلسطيني التي لا تنتهي على يد المحتل الذي أظهر تجاهلا تاما لمبادئ القانون الدولي والأخلاق الإنسانية.

إن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ضروري لتحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وهو ضروري أيضا لتمكيننا من التصدي لبعض أسباب التطرف والإرهاب. ذلك هو الصراع الذي ساهم إلى حد كبير في الغضب والإحباط في العالمين العربي والإسلامي. ويشكل كل من استمرار انتشار المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، والحصار المفروض على غزة، والاستفزازات حول المسجد الأقصى المبارك، واستمرار حبس الفلسطينيين، عقبات حقيقية قائمة أمام حل الدولتين. وتعكس تلك الإجراءات، إلى جانب التصريحات الأخيرة الصادرة عن إسرائيل المتعلقة بالتخلي عن حل الدولتين، خروجا عن التوافق الدولي الذي ينص على أن الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام الدائم يكمن في مثل هذا الحل. وهي أيضا دلالة على حقيقة أن السلطة القائمة بالاحتلال قد ازدادت جرأة بسبب عدم اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات حازمة تجاهها.

ويشكل ٢,٥ مليون لاجئ فلسطيني نزحوا قسرا من منازلهم منذ قرابة ٧٠ عاما، وحرمانهم من حقهم غير القابل للتصرف في العودة، صورة زائفة للعدالة والأخلاق. وحقهم في العودة أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وإن مصادرة الأراضي الفلسطينية، واستمرار توسيع المستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة، هما مظهران آخران للمظالم الإسرائيلية التي تشكل تحديا تاما لالتزاماتها الدولية.

ويهدف ما يسمى بمشروع قانون إضفاء الطابع القانوني الذي ينظر فيه البرلمان الإسرائيلي إلى توفير طابع شرعي على هذا الاستيلاء المشين للأراضي. ويؤدي هدم المنازل الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من ممتلكاتهم إلى تفاقم معاناة الشعب. ولا يزال العقاب الجماعي الناجم عن الحصار المفروض على غزة، الذي دخل الآن عامه التاسع، ينغص حياة سكان القطاع. كما أنه يعوق بشكل خطير قدرة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى على تقديم الدعم اللازم إلى المجتمعات المحلية المتضررة التي تشتد حاجتها إليه، وهي تحاول إعادة بناء نفسها بعد الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي في عام ٢٠١٤.

ومن خلال كل هذا، أبقت الأمم المتحدة قضية فلسطين قيد نظرها. وتشهد قرارات الأمم المتحدة التي لا تعد ولا تحصى على الاهتمامين السياسي والدبلوماسي للمجتمع الدولي بقضية فلسطين. وحتى الآن، لم تتمكن أي منها من تغيير الواقع المرير للحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وأعربت الجمعية العامة من خلال قرارها ٢٥٣٥ (د-٢٤) باء، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، عن قلقها البالغ إزاء حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، عن طريق العقاب الجماعي والاعتقال التعسفي وحظر التجول، وتدمير المنازل والممتلكات والتهجير وأعمال قمعية أخرى.

وللأسف، بعد مرور حوالى نصف قرن، سيتناول مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده غدا التجارب والمحن نفسها. وعدم إحراز تقدم يشكل إدانة ليس لالتزام العديد من البلدان فحسب، بما فيها بلدي الذي دعم قضية فلسطين بثبات، ولكن إدانة أيضا لالتزام بضع دول لديها القدرة على إحداث تغيير جوهري ولكنها تفتقر إلى الإرادة للقيام بذلك. والمطالب المتجددة بالاعتراف بدولة فلسطين هي دعوة واضحة لا بد من الإصغاء إليها.

إن تقاعس مجلس الأمن لم يقوض مصداقيته فحسب، ولكنه أضعف أيضا مصداقية المثل العليا التي تتبناها المنظمة والمتمثلة في الكرامة الإنسانية، والتعايش السلمي على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول، والحق في تقرير المصير لجميع الشعوب. واستئناف المفاوضات هو السبيل الوحيد

للمضي قدما. ويجب على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى التزاماته ومسؤولياته، ويتحلى بالشجاعة والرؤية السياسية لاتخاذ قرار يتضمن معايير وجدولا زمنيا لإنهاء الاحتلال.

غير أن المحادثات ينبغي أن تكون مجدية وموجهة نحو تحقيق النتائج وليست وسيلة لتوفير حيز لإسرائيل لمواصلة تقليص آفاق دولة فلسطين المجاورة.

وثمة بعد آخر للنزاع في الشرق الأوسط ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري. إن سياسة إسرائيل الاستيطانية والممارسات غير القانونية للسيطرة على الموارد وتغيير التركيبة الديمغرافية والوضع القانوني للجولان السوري المحتل تشكل انتهاكا وتجاهلا صارخين لقرارات الأمم المتحدة. إن السلام الدائم والمستدام في الشرق الأوسط يتطلب قرارات جريئة. وانسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية، بما في ذلك من لبنان ومرتفعات الجولان السورية، ليس حيويا لمستقبل الجيل القادم من الفلسطينيين، بل للسلم والأمن الدوليين.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا تضامن باكستان الثابت مع شعب فلسطين، وهو تضامن ما فتئ يتجلى في دعمها على مر العقود. وندعو إلى وضع حد للتأخير المستمر وإعمال الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وهو شرط أساسي لإحلال السلام المستدام في الشرق الأوسط. عند هذا المنعطف الهام من تاريخ العالم لا يمكن تشييد هيكل الاستقرار والازدهار العالميين على ظلم وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه.

**السيد الحارثي** (عمان): باسم وفد سلطنة عمان، أتقدم بجزيل الشكر على عقد هذه الجلسة الخاصة للنظر في القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط. ونعرب عن شكرنا لسعادة الممثل الدائم لجمهورية السنغال الصديقة، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (انظر A/71/PV.49). ونشيد بتقرير اللجنة عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الممارسات غير القانونية التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية من توسيع للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة وانتهاك القوانين والأعراف الدولية ببنائها وتوسيع الجدار الفاصل في الضفة الغربية تشكل انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان الفلسطيني المقيم في الأراضي المحتلة، وتتعارض مع أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولهذا يدعو بلدي المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، إلى ضرورة الاضطلاع بمسؤوليته بحمله إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على وقف ممارساتها وسياساتها ومحاولاتها لتغيير الطابع الديمغرافي للأراضي الفلسطينية، ومطالبتها بالعودة إلى المفاوضات بغية إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية والانسحاب من الجولان السوري. وبقية المناطق التي ما زالت تحت الاحتلال في الجنوب اللبناني.

يؤكد بلدي أن تحقيق الأمن والاستقرار لا يأتي إلا بالحوار والمفاوضات. وهذا ما تضمنته كلمة السلطنة أمام الجمعية العامة في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/71/PV.22). وأقتبس، ”ندعو إلى الدخول في مفاوضات جادة للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة تحفظ حقوق كافة الأطراف في العيش ضمن حدود آمنة ومستقرة على أساس دولتين، فلسطينية وإسرائيلية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم كافة الجهود لتحقيق هذا الهدف السامي الذي تنشده كافة الشعوب المحبة للسلام“.

**السيد سيبيلا بورخا** (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إن فيدل كاسترو، الزعيم الأبدي للشعب الكوبي وشعوب أمريكا اللاتينية وشعوب العالم التي تسعى إلى تحقيق التنمية، والذي

دخل لتوه سجل الخالدين، تكلم في عام ١٩٧٩ في هذه القاعة عن حقيقة هامة، وقال: ”إن القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط“ (A/34/PV.31، الفقرة ٢٢). وفي الواقع، لو امتثل المجتمع الدولي لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، الذي كان من المفترض أن ينشئ أيضا دولة فلسطين، تماما كما أنشأ دولة إسرائيل، ومن ثم تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، لما كان العالم يرثي المآسي لا توصف التي عاناها ذلك الشعب والتي يعيشها اليوم في منطقة الشرق الأوسط.

بعد ٧٠ عاما، ما زال الشعب الفلسطيني يكافح من أجل الحق في تقرير المصير وفي العيش بوصفهم أمة وفي إقامة دولته مثل بقية شعوب الأرض. وهذه الحقوق ليست حقوقه لمجرد اعتراف المجتمع الدولي بها، في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩)، المتخذ في عام ١٩٧٤، ولكن أيضا بسبب التاريخ الألفي لهذا الشعب الفلسطيني، أحفاد الكنعانيين والفلسطيين، والذي يمتد لأكثر من خمسة آلاف عام.

وبمناسبة الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ينبغي من قبيل الأولوية التذكير بأنه بعد حرب عام ١٩٤٨ التي دارت بين دولة إسرائيل الجديدة والدول العربية المجاورة، اضُطر أكثر من نصف الفلسطينيين الأصليين إلى الفرار أو طردوا من أراضيهم. وبحلول عام ١٩٤٩، كان هناك بالفعل ٧٢٥ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وفي أعقاب حرب عام ١٩٦٧، زاد النزوح الفلسطيني، ليزيد عدد اللاجئين بواقع ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ آخر. وبعد ٧٠ عاما، فإن الزيادة في عدد الأشخاص المشردين مأساوية وغير إنسانية، حيث أن هناك ٥,٣ مليون لاجئ فلسطيني، يوجدون أساسا في الشرق الأدنى، وهم يمثلون أكثر من ٤٠ في المائة من اللاجئين لفترات طويلة في العالم. وهذه النسبة المئوية تبين حالة الانتهاك الدائم للحقوق التي يعيشها أبناء هذا الشعب، والذين تتدهور حالتهم بشكل مطرد ويُحرمون حتى من حقهم في المساعدة الإنسانية.

لقد استمعت هذه المنظمة إلى شهادات كبار المسؤولين في هيئات الأمم المتحدة عن الصعوبات التي تواجههم في تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين وعن العراقيل التي تضعها حكومة إسرائيل أمام وكالات المساعدة الإنسانية على أرض الواقع. ووردت ادعاءات مماثلة إلى مجلس الأمن بخصوص حكومات أخرى تعرقل أيضا العمل المنظم من خلال العديد من قرارات المجلس للمساعدة الإنسانية في سورية والسودان وجنوب السودان واليمن.

يكرر وفد بلدي مرة أخرى أن عدم قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراءات فعالة، وعدم اكتراث السلطات المعنية مباشرة وعناد القطاعات المتطرفة في دولة إسرائيل، بتشجيع من الداعمين في الخارج، قد أسفر عن سياسات أحادية الجانب، كحالة الحصار في قطاع غزة، تخنق الشعب والاقتصاد وتعرقل عمليات التعمير.

وفي الوقت نفسه، صدر في الأرض الفلسطينية المحتلة تشريع جديد يتضمن أحكاما تمييزية مناهضة للديمقراطية والذي يمكن أن يشكل تهديداً خطيراً على حقوق الإنسان للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، والفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وتسعى هذه القوانين ومشاريع القوانين، في جملة أمور، إلى تجريد المواطنين العرب من أراضيهم واستبعادهم منها، وتقييد جنسيتهم، وتقويض قدرة المواطنين العرب في إسرائيل وممثليهم البرلمانيين على المشاركة في الحياة السياسية للبلد، والمعاقبة على التعبير السياسي أو الأفعال التي تتحدى الطابع اليهودي أو الصهيوني للدولة، وإعطاء الأولوية للمواطنين اليهود عندما يجري تخصيص موارد الدولة. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي قُدّم إلى اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف، فإن الاحتلال يفرض تكاليف باهظة على اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يواصل التنصل من مسؤوليته أو تجاهل تأييد غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقضية فلسطين. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته ويخرج عن صمته ويتغلب على شلله بشأن هذه المسألة. وثمة مسؤولية تاريخية تقع على عاتقه، ولا سيما على عاتق بعض أعضائه الدائمين. إن رداً قاطعاً يرفض سياسة بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يهدد حل الدولتين على النحو الذي حددته المجموعة الرباعية في تقريرها الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦، هو السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام الدائم. وهو يراعي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وتطلعات الفلسطينيين إلى السيادة والاستقلال، ويمكنه إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

ومرة أخرى، نحث إسرائيل، وهي دولة عضو في المجتمع الدولي ولدت من قرار اتخذته هذه المنظمة، على احترام القانون الدولي ورأي مجتمع الأمم، الذي يدعو، سنة بعد سنة، إلى وقف سياسة التوسع وبناء المستوطنات. وكما ذكر وفد بلدنا سابقاً، فإن قضية فلسطين هي في المقام الأول نزاع سياسي يتطلب حلاً سياسياً، يكمن أساسه في حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ويتوقف على إيجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط. ولقد كانت المنطقة بالفعل ساحة معركة لأربع حروب، ويشكل الصراع الحالي الآن أكثر من أي وقت مضى أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

إن الصيغة الثنائية من أجل السعي إلى تحقيق السلام هي المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتم دعم هذه المفاوضات من جانب المجتمع الدولي ولكنها للأسف لم تحقق أي نتائج أو أي تقدم. فسبعون عاماً من الانتظار تكفي تماماً. وللأسف، نعتقد أن هذا المسار قد استنفد. لهذا السبب، يقيّم وفدنا عالياً ويبدي دعمه لمختلف المبادرات الجديدة التي ظهرت في الآونة الأخيرة لتعزيز عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، مثل المبادرة الفرنسية والمصرية، واقتراح روسيا الأحدث باستضافة اجتماع للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن هذا المجتمع المنظم قانوناً عليه واجب ودَين يتمثلان في إعادة حقوق الشعب الفلسطيني إليه وإنجاز ترسيخ دولة فلسطين المستقلة بوصفها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، كما ورد في خطة التقسيم لعام ١٩٤٧ (انظر القرار ١٨١ (د-٢)). ويود وفد بلدي أن يكرر مجددا وبقوة دعم إكوادور حكومة وشعبا للحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وينبغي أن يكون العام ٢٠١٧ المقبل، عام انتهاء الاحتلال الأجنبي للأراضي الفلسطينية.

وأود أن أختتم باقتباس آخر من كلام فيدل كاسترو. لقد قال هذه الكلمات في قاعة الجمعية العامة – على هذه المنصة ذاتها – في عام ١٩٧٩، حين أدلى ببيان نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز:

> ”لقد رفضنا من أعماق قلوبنا الاضطهاد الوحشي والإبادة الجماعية اللذين أوقعهما النازيون ذات مرة باليهود، ولكن لا يوجد شيء في التاريخ الحديث يوازي ذلك أكثر من نزع الملكية والاضطهاد والإبادة الجماعية التي تمارسها حالياً الإمبريالية والصهيونية ضد الشعب الفلسطيني. إن الفلسطينيين الأبطال الذين أُخرجوا من أرضهم، وطردوا من بلدهم، وتشتتوا في جميع أنحاء العالم، وتعرضوا للاضطهاد والقتل، هم مثال حي على التضحية وحب الوطن، ورموز حية لأفظع الجرائم في عصرنا“ (A/34/PV.31، الفقرة ٢٤).

**السيد ثامافونغسا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): حتى اليوم، ظلّت قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من ستة عقود، ومن المؤسف أن الشعب الفلسطيني لا يرى بصيص أمل في إعمال حقه في تقرير المصير الذي سيفضي إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة. لذلك، آن الأوان لكي يتخذ المجتمع الدولي خطوات جريئة بغية تهيئة الظروف المواتية لعودة جميع الأطراف المعنية إلى الحوار والمفاوضات من أجل تسوية هذا النزاع الذي طال أمده وتحقيق حل الدولتين، بحيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة عقب حرب عام ٢٠١٤. وبالمعدل الحالي، فإن الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وإعادة بناء المنازل لتحسين سبل معيشة عشرات الآلاف من الفلسطينيين المتضررين من الحرب ليست كافية بسبب الحصار والقيود الشديدة المفروضة على الواردات وعدم وفاء الجهات المانحة بتعهداتها. لذا، يدعو وفد بلدي إلى رفع الحصار، ويحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم والمعونة إلى فلسطين حتى يتسنى توفير المساعدة الإنسانية والتعجيل بعملية إعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وتدمير الممتلكات والمنازل والمؤسسات الاقتصادية في الأراضي المحتلة أمران سبّبا مزيدا من التدهور في الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية أصلاً التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

وهذا يشكل خرقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويقف عائقاً أمام عملية السلام والفرص المتاحة لإجراء المفاوضات. وبالتالي، ينبغي وقف هذه الأفعال بغية تهيئة بيئة مواتية للطرفين المعنيين للعودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين بعد أمد طال انتظاره. ويجب أن يستند هذا الحل إلى قرارات الأمم المتحدة وخارطة طريق المجموعة الرباعية، التي تتوخى قيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والقادرة على البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، حيث تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

لقد اعترفت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية منذ فترة طويلة بدولة فلسطين وتود أن تؤكد من جديد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني في بلوغ هدفه الذي تأخر كثيرا والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء وتنعم بالسلم والازدهار بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ونرحب بالقرارات التي اتخذتها البلدان الأخرى للاعتراف بدولة فلسطين، ونأمل أن نرى المزيد من الدول تفعل ذلك في المستقبل. ونعتقد أنه كلما زاد الاعتراف بدولة فلسطين، سيكون الإسهام أكثر إيجابية في التعجيل بإيجاد حل سلمي لهذه القضية التي طال انتظار حللها.

بينما ننتظر رؤية دولة فلسطين المستقلة تماما، نغتنم هذه الفرصة لنشيد بدور وكالات الأمم المتحدة وعملها، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على ما قدمته من دعم ومساعدة لملايين الفلسطينيين المحتاجين خلال كل هذه السنوات بالرغم من الصعوبات المتعددة. ونتمنى كل النجاح للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في مسعاها النبيل من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية.

**السيد المشرَّخ** (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، يود وفد دولة الإمارات أن يتقدم بخالص التعازي إلى شعب وحكومة كوبا إثر وفاة الرئيس السابق فيدل كاسترو.

كما أنتهز هذه الفرصة لأجدد من على هذا المنبر ما عبر عنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة

الإمارات العربية المتحدة في رسالته الموجهة إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من تأييد دولة الإمارات المتواصل حكومة وشعبا لمسيرة كفاح الشعب الفلسطيني إلى أن يتم تحقيق كامل تطلعاته المشروعة في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة أسوة بالشعوب الأخرى.

تشعر دولة الإمارات ببالغ القلق إزاء التدهور الخطير للأوضاع الأمنية والإنسانية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصاعد العنف وغياب بادرة حل في الأفق تعيد للفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرف، فرغم سلسة من القرارات والجهود الدؤوبة التي بذلتها الأمم المتحدة ووكالاتها والجهات الإقليمية والدولية الفاعلة ذات الصلة لحل القضية الفلسطينية، إلا أن نكبة الشعب الفلسطيني ما زالت مستمرة منذ أكثر من سبعين عاما. إننا في دولة الإمارات نؤمن بأن هذا العجز الدولي عن حل القضية الفلسطينية سيستمر طالما استمرت إسرائيل في ممارساتها غير القانونية وسياساتها العدوانية التصعيدية الرامية إلى قمع أبناء الشعب الفلسطيني. فما زالت إسرائيل تواصل هدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرة أراضي الفلسطينيين ترحيلهم قسرا واستخدام القوة المفرطة تجاههم واحتجازهم، بمن فيهم النساء والأطفال.

أما في غزة فتستمر إسرائيل في حصارها غير الإنساني، مما أدى إلى تردي الحالة الإنسانية فيها وارتفاع مستويات البطالة. كذلك تستمر إسرائيل في أنشطة التوسع الاستيطاني التي تعد غير قانونية ومحظورة وفقا للقانون الدولي الإنساني متجاهلة بذلك كل النداءات الدولية المطالبة بوقف هذه الأنشطة التي تقوض حل الدولتين وتشكل أحد أهم العراقيل أمام مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وفي ظل هذه البيئة الاستيطانية، يواصل المستوطنون ممارسة العنف ضد أبناء الشعب الفلسطيني، ناهيك عن استغلال إسرائيل للموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري. ومما يزيد من تفاقم الأوضاع وازدياد حدة التوترات في المنطقة اتخاذ إسرائيل تدابير غير قانونية تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف، فضلا عن مواصلة الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على المسجد الأقصى والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والتي تشكل استفزازا خطيرا وانتهاكا صارخا للاتفاقيات الدولية.

إن دولة الإمارات تدين وبقوة كافة الانتهاكات الإسرائيلية والممارسات القمعية التي تعد خرقا واضحا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ونطالب إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات وإظهار إرادة سياسية جادة لتحقيق سلام حقيقي في المنطقة. ونحذر من استمرارية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية الذي يهدد من واستقرار المنطقة، حيث تستغل الجماعات المتطرفة والإرهابية الأوضاع الإنسانية الخطيرة للتأثير على الشباب المحبط وجره لتنفيذ أعمال الإجرام. لقد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يتحمل مسؤولياته القانونية والسياسية والمادية لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لجميع إجراءاتها غير القانونية. وفقا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة نطالب المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية ومجلس الأمن العمل بسرعة من أجل إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني واتخاذ التدابير كافة التي من شأنها إنقاذ حل الدولتين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل. ونشدد على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران /يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد.

**السيد الحكيم** (العراق): في البداية يقدم وفد بلدي التعازي للشعب الكوبي والحكومية الكوبية على رحيل الرئيس

فيدل كاسترو. كما نقدم التعازي إلى الرئيس راؤول كاسترو وعائلته.

ألقي كلمة فخامة الرئيس العراقي الدكتور فؤاد معصوم التي وجهها إلى الشعب الفلسطيني في هذا اليوم، وأقتبس، ”ينطوي الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بذاته على تأكيد ثابت بتجديد المسؤولية التاريخية الحتمية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي تجاه قضية فلسطين، والتزامه بنيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في مسيرة كفاحه العادل من أجل تقرير مصيره بنفسه، ولزوم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أرضه بغية إقامة دولته المستقلة أسوة ببقية شعوب العالم قاطبة“.

إن جمهورية العراق التي ساندت على الدوام قضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل حقوقه المشروعة تنظر بقلق شديد إلى المعاناة الإنسانية التي ما زال يرزح تحت طائلتها الشعب الفلسطيني جراء استمرار الحكومة الإسرائيلية بتجاهل القرارات الدولية ومواصلتها الاعتداءات العسكرية التدميرية على قطاع غزة خاصة والتي تركت آثارا مدمرة راح ضحيتها المئات من المدنيين من نساء وشيوخ وأطفال. وطالت البنية التحتية برمتها وشملت استباحة أماكن العبادة والمدارس أحيانا، بما فيها مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن اقتران هذه الاعتداءات بمواصلة إسرائيل سياستها التوسعية في بناء المستوطنات في عمق المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، قد زاد من حدة معاناة الشعب الفلسطيني وأفقده الأمل في إمكانية إحلال سلام دائم وعادل، نظرا لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، رغم مضي أكثر من ٢٤ عاما على بدء مفاوضات التسوية السلمية بين الفلسطينيين.

إن جمهورية العراق إذ تجدد هذا اليوم التضامني تأكيدها على أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يأتي إلا من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة الحقوق على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لمبادرة السلام العربية وحل الدولتين، وعلى أساس الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كذلك تدعو دول العالم التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية وفي مقدمتها بعض الدول الأوروبية إلى الاعتراف العاجل بدولة فلسطين، كما فعلت مملكة السويد، ودعم تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني الشقيق ليله حقوقه المشروعة لما في ذلك من أثر بالغ في تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

تعرب جمهورية العراق عن إدانتها الشديدة لجميع الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وتؤكد دعمها الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية وتضامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني، وتدعو الدول العربية والمجتمع الدولي إلى دعم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة التداعيات السلبية للاحتلال الإسرائيلي على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة والقدس، وكذلك العمل يدا بيد من أجل توطيد الوحدة الوطنية وتقوية الصف الفلسطيني باعتباره عماد الدفاع عن حقوقه المشروعة.

**السيد الشندويلي** (مصر): دخل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عامه الخمسين، ورغم كون الاحتلال بطبيعته المتعارف عليها هو إجراء مؤقت إلا أن هذا الاحتلال يتجه بخطى ثابتة نحو وضع شبه دائم يغذي استمرار صراع هو الأقدم والأكثر خطورة في الشرق الأوسط، ويقضي على أفق التعايش والاحترام المتبادل ويتحول كما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة إلى حاضنة خصبة للكراهية والتطرف.

إن ما طالب به المجتمع الدولي على الدوام هو حسم القضية الفلسطينية، بما يتوافق مع الحق الشرعي للفلسطينيين في تقرير المصير، ومع تطلعات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء إلى العيش في سلام في دولتين مستقلتين جنب إلى جنب، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ووفقا لحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. إلا أننا اليوم وبعد مرور ٢٣ عاما على اتفاق أوسلو، بدلا من أن نشهد قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وفقا لمقررات الشرعية الدولية، فإننا نشهد قيام شبه دولة من المستوطنات غير القانونية، شبه دولة قوامها على أقل تقدير أكثر من نصف مليون مستوطن تمددت في الأراضي الفلسطينية بدعم رسمي من الاحتلال، الذي لم يدخر جهدا على مدار عشرات السنين في الاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين، برعاية وعجز المجتمع الدولي واستسلامه لسلبية القوى الدولية المؤثرة القادرة على وقف هذا الزحف غير القانوني.

إن الإبقاء على الوضع الراهن، إنما هو في الواقع تراجع عن أهداف هذه المنظمة وتحفيز على زيادة التدهور على الأرض يصعب التنبؤ بعواقبه، ودعوني أؤكد هنا عدم صحة الاعتقاد بأن تحركاتنا في المنظمة هي مجرد تحصيل حاصل فاجتماعاتنا في الجمعية العامة التي تمتد لسنوات طويلة مضت تحت هذا البند والقرارات التي اعتمدناها هي الملاذ المتاح لتوثيق الحقوق والواجبات في الأمم المتحدة، التي يجب أن تظل وبصرف النظر عن التوازنات السياسية، الضامن الشرعي للحق الفلسطيني في دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. إن اجتماعاتنا في الجمعية العامة واتخاذنا لتلك القرارات، إنما هو خير دليل على الخيار العربي والفلسطيني الذي يسعى إلى استرجاع الحقوق بالوسائل السلمية، لذلك دعوني أتوجه بالشكر لكل من سيواصل دعم الشرعية الدولية من خلال التصويت المؤيد لتلك القرارات، وأتوجه بالعتاب إلى كل من سيعارضها بل وأتوجه بسؤال عما إذا كنت معارضا لمبدأ الحفاظ على الحقوق من خلال الأمم المتحدة والقرارات الدولية، فما هو الأسلوب الأمثل للحفاظ على تلك الحقوق واسترجاعها وحمايتها من التآكل المستمر الذي تفرضه سياسة الأمر الواقع. إن تأخر تسوية القضية الفلسطينية بسبب انعدام الرغبة السياسية للقوى الكبرى أو استمرار سياسة الاحتلال المتعلقة بتكريس الاستيطان غير القانوني على الأرض، لا يجب أن ينسينا محورية دور الأمم المتحدة، وأجهزتها أو أن يجعلنا نحيد عن الطريق الذي رسمته المرجعيات والشرعية الدولية.

لقد استمع أعضاء مجلس الأمن في جلسة غير رسمية عُقدت بصيغة أريا يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي إلى متكلمين ن من مختلف بقاع الأرض، من الولايات المتحدة، وبلجيكا وإسرائيل نفسها، وأكدت تلك الجلسة مجددا أن الاستيطان الإسرائيلي ليس مجرد إحدى العراقيل التي تواجه السلام وحل الدولتين، وإنما هي لب الأزمة وأساسها، فالقضية الفلسطينية هي أولا وأخيرا قضية أرض تم احتلالها بالقوة، وقضية شعب تم سلبه حقه في العيش بكرامة في وطنه.

برزت تلك الجلسة أيضا ما يجب أن نعيه جيدا، بل ونقدره أيضا، وهو الأصوات الإسرائيلية الداعية للسلام، الأصوات التي تدرك استحالة استمرار الاحتلال، واستحالة التعايش في ظل محاولات فرض أمر واقع، من خلال تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، أو سياسة هدم المنازل وتشريد الأسر، أو التفرقة في تطبيق القوانين، تلك الأصوات المعارضة لفرض سياسة الأمر الواقع أو إسقاط حل الدولتين، وتدرك بأنه لا يمكن لشعب أن يعيش على حساب حقوق أو شعوب أخرى ومن، ثم فإنني على ثقة أن الدعوة إلى السلام التي أطلقها إسرائيليون من داخل الأمم المتحدة، إنما تعبر عن قطاع كبير من الشعب الإسرائيلي، إن لم يكن القطاع الأكبر.

وسنظل كمصريين وعرب، عازمين على دعوة هذا القطاع من الشعب الإسرائيلي وعموم الشعب الإسرائيلي لاستكمال مسيرة الشامل والعادل بالمنطقة.

وستظل مصر ملتزمة بمبادرة السلام العربية، وبتشجيع الجهود الحالية للأطراف الدولية لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لا سيما الجهود الفرنسية والروسية. كما تظل مصر عازمة على العمل ثنائيا وفي إطار متعدد الأطراف لوضع رؤيتها للسلام في المنطقة حيز التنفيذ. وهي الرؤية التي بدأ التمهيد لها منذ ٣٧ عاما من خلال إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وما زالت قابلة للتحقيق إذا توفرت الإرادة الدولية اللازمة وإذا تمسكت إسرائيل بخيار السلام العادل والشامل لها ولدول المنطقة.

**السيدة دانش** (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يسرني بهذه المناسبة أن أتقدم إليكم، باسم المملكة العربية السعودية، بالشكر على إتاحة الفرصة لوفد بلادي بالمشاركة في هذه الجلسة العامة لمناقشة قضية فلسطين. كما أود أن أعرب عن الاستمرار في دعمنا غير المنقطع للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، والعمل على تمكينه من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

إن هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ما هو إلا تذكير لنا جميعا بمأساة ومعاناة الشعب الفلسطيني التي طال أمدها. فعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط، ورغم العديد من المبادرات التي طرحت، ومنها مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها بلادي منذ حوالي ١٥ عاما، إلا أن الشعب الفلسطيني ما زال محروما من حقه في العيش بكرامة ونيل حريته وحقه في تقرير المصير.

وها نحن نشهد استمرار إسرائيل في تجاوز القوانين الدولية وسياساتها غير المشروعة، ومنها التوغل في الاستيطان واستمرار بناء المستوطنات وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة ووضع العقبات أمام جهود السلام. ومن هذا المنطلق، تدعو بلادي المجتمع الدولي إلى إحقاق الحق وإنصاف الشعب الفلسطيني وردع إسرائيل عن سياساتها التعسفية المناقضة لإرادة المجتمع الدولي وكل الجهود المبذولة لإنجاح عملية المفاوضات.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة يونغ (بليز).

وبهذه المناسبة، تؤكد بلادي مجددا التزامها بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، وأن عملية السلام لا تتحقق إلا بانسحاب شامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك إنهاء المأساة التي طال أمدها في فلسطين.

كما تؤيد بلادي جميع الجهود التي تقوم بها السلطة الفلسطينية بقيادة فخامة الرئيس محمود عباس، وتؤكد استمرارها بالعمل مع المجتمع الدولي لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وحماية المقدسات الإسلامية في القدس الشريف، وبالأخص الحفاظ على هويته العربية والإسلامية.

**السيدة آل ثاني** (قطر): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة، وأشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على بيانه (انظر A/71/PV.49)، وعلى جميع الجهود الجبارة التي تبذلها اللجنة. ونغتنم هذه الفرصة لنعبِّر عن التقدير للجهود القيمة التي تقوم بها شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص لإدارة شؤون الإعلام بشأن قضية فلسطين.

تواجه منطقة الشرق الأوسط تحديات جسيمة نتيجة للنزاعات والأزمات المتفاقمة فيها، مما ينعكس سلبا على شعوب المنطقة ويعرقل تمتعها بالحقوق الأساسية والرفاه والتنمية. كما تتعدى آثار تلك الأزمات المنطقة لتنعكس سلبا

على العالم ككل. ولهذا ينبغي إيلاء الأولوية لتحقيق الاستقرار والسلام في هذه المنطقة الهامة. ويستدعي تحقيق هذا الهدف التصدي للأسباب التي ساهمت في اشتعال تلك الأزمات أو تفاقمها، لا سيما الفشل في التصدي للخروقات الجسيمة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، والعجز عن تطبيق معايير العدالة والإنصاف.

ولا زال في مقدمة القضايا تحقيق السلام العادل والشامل للنزاع العربي الإسرائيلي. ولا شك فإن تحقيق هذا الهدف يستوجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، حيث أكدت العقود السبعة الماضية من الاحتلال أن سياسة فرض الأمر الواقع لن تحقق الأمن والسلام لشعوب المنطقة، وإنما تزيد الوضع سوءا، علاوة على ما تمثّله من انتهاكات للقانون الدولي.

وعليه، فإن مبادرة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لإعلان عام ٢٠١٧ سنة دولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، بما فيها القدس الشرقية، تستند إلى مبررات قانونية وواقعية من شأنها تخفيف التوتر بين الأطراف المعنية والدفع بعملية السلام إلى الأمام.

ونود تجديد رفض وإدانة دولة قطر للانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانيا ومكانيا، وكذلك فرض القيود على حرية صلاة المسلمين فيه. وفي هذا الخصوص، فإننا نرحب بالقرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بشأن فلسطين، وكذلك قرار لجنة التراث العالمي اللذين أكدا أن الحرم المقدسي الشريف هو تراث إسلامي، ووجوب التزام إسرائيل بالحفاظ على وضعه التاريخي.

إن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنويا تحت بندي الشرق الأوسط وقضية فلسطين تعكس الجدية التي يوليها المجتمع الدولي لمطالبة إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف إجراءاتها الأحادية الجانب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تتعارض مع القانون الدولي، والرامية إلى تغيير طابعها ومركزها وتكوينها الديمغرافي، كما تعكس تلك القرارات التأكيد على بطلان وعدم شرعية الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على القدس الشريف، والتأكيد على بطلان احتلال الجولان السوري ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل منه حتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧.

لقد آن الأوان للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق. ويتمثل ذلك الحل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود معترف بها على أساس حدود عام ١٩٦٧. وهذا ما يتطلب انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، والتوصل إلى حل عادة لمشكلة اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. ونحو تحقيق هذه الغاية، فلا بد من استئناف المفاوضات على أساس الإطار المرجعي في هذا الشأن وضمن جدول زمني محدد بهدف التعجيل بتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة.

إن ما شهدناه من تصاعد للعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة هو نتيجة لاستمرار الاحتلال والممارسات غير القانونية، وانتهاج سياسة العنف المفرط ضد الفلسطينيين، وتزايد وتيرة الجرائم التي يرتكبها المتطرفون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين دون مساءلة. وبالتالي، فإن احتجاج الفلسطينيين

هو أمر متوقع لكونه رد فعل على استمرار حرمانهم من حقوقهم الأساسية وانتهاك حرمة المقدسات، وانعكاسا لتبدد آمالهم في إقامة دولتهم المستقلة والتوصل إلى حل عادل ونهائي لقضيتهم.

وضمن هذا الإطار فإن من واجب المجتمع الدولي توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنفاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارين ٩٠٤ (١٩٩٤) و ٦٠٥ (١٩٨٧) بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية.

وضمن هذا الإطار، فإن من واجب المجتمع الدولي توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنفاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٩٠٤ (١٩٩٤)، بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية.

إن مواصلة الحصار الجائر لقطاع غزة وحرمان سكانه من المتطلبات الأساسية للحياة، وعرقلة تنقلهم من وإلى القطاع، وفرض القيود على إدخال مواد البناء اللازمة لإعادة ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية يترك آثاراً مدمرة ليس على المستوى الإنساني فقط وإنما على مجمل الجهود المبذولة للدفع بعملية السلام. وإدراكاً من دولة قطر لأهمية معالجة الوضع الإنساني في قطاع غزة وأثره الإيجابي في دعم الجهود الرامية لتحقيق السلام، فإنها ستواصل جهودها الإنسانية للوفاء بالتزاماتها في إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في القطاع. وفي هذا الإطار، افتتحت مؤخراً مدارس مدينة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني المقامة على أرض مدينة حمد السكنية جنوب قطاع غزة، كما ستواصل الجهود المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية.

وفي الوقت الذي يسعى المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن سياسات ”تقويض التنمية“ التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال تشكل عائقاً أمام إمكانية تحقيق الشعب الفلسطيني لتلك الأهداف. فالاقتصاد الفلسطيني يتكبّد تكاليف باهظة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي بحسب ما أوضح تقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بذلك الخصوص. وهذا ما يستدعي أن يُنشأ ضمن منظومة الأمم المتحدة إطار منهجي وشامل ومستدام وقائم على الأدلة لتقدير تلك التكاليف كما اقترحت أمانة المؤتمر.

وختاماً، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإن دولة قطر تعيد التأكيد على تضامنها التام مع الشعب الفلسطيني الشقيق ودعمها للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل في الشرق الأوسط.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (تكلم بالصينية): إن القضية الفلسطينية، التي تكمن في صميم الحالة في الشرق الأوسط، لا تزال مسألة ذات أهمية أساسية لتحقيق السلام في المنطقة. وينبغي أن يكون لدى المجتمع الدولي مزيد من الشعور بالاستعجال في حل القضية الفلسطينية، وأن يبذل جهوداً ملموسة لتعزيز الحل العادل والكامل لهذه المسألة. ويصب هذا الحل في مصالح شعوب الشرق الأوسط، بما في ذلك الفلسطينيون، ويمكن أن يساعد على تعزيز السلام والاستقرار في العالم.

وتتخبط محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية الآن في مأزق عميق، حتى مع استمرار الصراعات العنيفة. والحالة الإنسانية متدهورة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يترك الشعب الفلسطيني يعاني، ولا ينبغي له السماح بأن تعطل عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي بذل جهود متضافرة من أجل حل القضية الفلسطينية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى بذل الجهود بالطرق التالية.

أولاً، ينبغي له أن يتقيد بالطريق المؤدي نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل.

وينبغي أن يتم ذلك على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي تشجيع التعجيل باستئناف محادثات السلام من أجل نتائج حقيقية ملموسة.

ثانياً، ينبغي أن يحث المجتمع الدولي فلسطين وإسرائيل على ممارسة ضبط النفس وإنهاء النزاعات العنيفة. وينبغي لإسرائيل أن تظهر إخلاصها أولاً من خلال وقف بناء المستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية من أجل تهيئة الظروف لاستئناف المحادثات السلام. وفي الوقت الحالي، ينبغي إيلاء الاهتمام بالشواغل الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر ضمانة لإحراز تقدم في عملية السلام. وينبغي أن يستكشف نطاقاً أوسع لجهود بناء السلام ويضع آليات لتعزيز السلام أكثر فعالية للمسائل المتعلقة بالشرق الأوسط. وينبغي للجمعية العامة أن تحث الدول الأعضاء المعنية على نحو ملموس لتنفيذ قرارات الجمعية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات سريعة بنشاط والاستجابة بفعالية للشواغل المشروعة للفلسطينيين والدول العربية.

رابعاً، ينبغي للمجتمع الدولي المضي قدماً في إعادة الإعمار الاقتصادي لفلسطين وتعزيز المعونة الاقتصادية ودعمها، من أجل التخفيف من حدة الحالة الإنسانية.

والصين مؤيد قوي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني. وفي جلسة إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أمس (انظر A/AC.183/PV.380)، بعث الرئيس شي جينبينغ رسالة مفادها أن الصين أعربت عن التعاطف والدعم للشعب الفلسطيني. وقد أكد الرئيس شي جينبينغ على أن الصين تؤيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك زيادة مشاركة فلسطين في الشؤون الدولية بصفتها دولة. وإن الصين، بوصفها عضواً دائما في مجلس الأمن، على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل التبكير بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الحاضر، لا يزال الشرق الأوسط يعاني من الحروب والصراعات التي تسببها القضايا الساخنة المتشابكة وانتشار الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي العمل معاً من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، وهو في مصلحة جميع الأطراف.

أولاً، ينبغي للمجتمع الدولي احترام حقوق البلدان والشعوب في المنطقة في اختيار نظمها السياسية ومسارات التنمية. وينبغي أن يشجع الأطراف على تسوية الخلافات عن طريق الحوار السياسي الشامل.

ثانياً، لدى التعامل مع شؤون الشرق الأوسط، ينبغي للمجتمع الدولي التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي له أن يحترم الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، واحترام المبادئ الأساسية المعترف بها على نطاق واسع من العلاقات الدولية.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد منطقة الشرق الأوسط على تحسين رفاه شعبها وتطوير ثقافة التسامح، والسعي لتحقيق التعايش المتناغم ومعالجة الأسباب الجذرية للاضطرابات الإقليمية.

رابعاً، ينبغي له تعزيز التنسيق، ومعالجة الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء، وتطبيق معايير موحدة وضرب القوات الإرهابية الإقليمية بثبات بغية منع نشوء وانتشار الإرهاب.

وإن الصين مستعدة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لتقديم مساهمتها في إيجاد مخرج من الحالة الصعبة في الشرق الأوسط، مما يمكن التحقيق المبكر للسلام والتنمية في المنطقة.

**السيد هلال** (المغرب): أود في البداية أن أشكر لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيسها المتمثل بشخص سعادة السفير فودي سيك، على الجهود القيمة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني العادلة.

لقد أخذ بلدي علماً بتقرير اللجنة (A/71/35) والشامل للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والذي أبرز مزيداً من حالة التدهور بما في ذلك الحالة الأمنية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما يبعث على مزيد من القلق إزاء الوضع في فلسطين. كما استعرض المبادرات الهادفة إلى إطلاق عملية السلام، وكلها مبادرات نؤيدها لإخراج القضية الفلسطينية من الجمود الذي تقبع فيه على حساب طمأنينة الفلسطينيين وحقهم في العيش الكريم في دولتهم المستقلة داخل حدود معترف بها دولياً، تعيش إلى جانب إسرائيل في أمن وسلام. كما أخذ وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام (A/71/359).

إن إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني اليوم فرصة أخرى ليؤكد فيه جلالة الملك محمد السادس لرئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومن خلاله للشعب الفلسطيني وقيادته برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس على الدعم الكامل والدائم للمملكة المغربية للحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها الحق في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، دولة قابلة للاستمرار والحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام وفقا لقرارات الشرعية الدولية. كما نبه جلالته إلى ما يلي، وأقتبس:

”بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في مسار إقامة دولة فلسطين، فإن رسالتنا اليوم، وفي هذه الظرفية الإقليمية والدولية الملتبسة، هي تنبيه وتحسيس للمنتظم الدولي بضرورة النهوض بمسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني، خاصة بعد أن بلغت معاناته حدا غير مسبوق، في ظل تعنت الطرف الآخر، ومواصلته سياسة الاستيطان والاعتداء على الأماكن المقدسة في القدس الشريف، وتقويض فرص حل الدولتين.“

إن المملكة المغربية التي يرأس عاهلها لجنة القدس، تتابع بانشغال بالغ وبقلق كبير النهج التصعيدي الذي اختارته إسرائيل في فلسطين عامة والقدس خاصة، والتي تهدف إلى نسف الوضع القانوني للقدس الشريف كما حددته قرارات الشرعية الدولية كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧. وهي بذلك تزج بالقضية في متاهات الصراعات الدينية والعقائدية بتقسيمه زمنيا ومكانيا، وكذلك في الاعتداءات الممنهجة والمتكررة على حرمة المسجد الأقصى والمصلين فيه، إضافة إلى تصعيد وتيرة الاستيطان بمدينة القدس الشريف.

وكما أكد جلالته في رسالته السالفة الذكر وأقتبس:

”انطلاقا من حرصنا الراسخ على تكريس العدل والإنصاف واستتباب الأمن والاستقرار، فإننا لن ندخر جهدا للحفاظ على حق الفلسطينيين في هذه المدينة التي ندافع سياسيا وقانونيا ودبلوماسيا عن وضعها القانوني. ونجدد ما أتيح لنا من آليات ووسائل، كوكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع الميدانية للجنة القدس، لإنجاز مشاريع اجتماعية – اقتصادية تعزز صمود المقدسيين في بيوتهم وتساعدهم على العيش بكرامة في أرضهم، وتسهم في حفظ وصيانة الموروث الحضاري لهذه المدينة لكي تظل رمزا للتسامح والتعايش بين الديانات والثقافات“.

إن السبيل الوحيد والسليم لحل القضية الفلسطينية رهين بالعودة إلى طاولة المفاوضات وبنية حسنة داخل إطار محدد المعالم لتحقيق حل الدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمان وتعايش وتعاون.

ويبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. لذا فإن المجتمع الدولي مدعو أكثر من أي وقت مضى للعمل على تحريك عملية السلام وفق جدول زمني محدد وعلى أسس ومبادئ الشرعية الدولية. وإن المغرب لعلى استعداد للانخراط بكل فعالية في كل المبادرات الهادفة للدفع قدما بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار بالمنطقة. وشكرا سيدتي الرئيسة

**السيد دين** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تنضم بنغلاديش إلى المجتمع الدولي في إعادة تأكيد التزامها بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال. وتؤيد بنغلاديش قضية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وموحدة تملك مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فقد حثت رئيسة وزراء بلدنا، الشيخة حسينة، جميع الأطراف المعنية على ”اتّباع نهج عملي والعمل معا من أجل إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني“. ونقدر تقرير الأمين العام (A/71/359)، الذي يجسد التزامه الثابت باستئناف المفاوضات بشأن القضية الفلسطينية. ونعتقد أن الأمين العام الجديد سوف يبقي أيضا قيد نظره مسألة استعادة إطلاق الأفق السياسي للمفاوضات. ولا نزال ندرك الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لتقييم الحالة في الميدان بغية المضي قدما في عملية السلام.

وستحل في عام ٢٠١٧ الذكرى السنوية الخمسين لاحتلال الأراضي الفلسطينية. وينبغي أن تكون مناسبة من أجل حشد الإرادة السياسية اللازمة لجميع المعنيين بمبادرات سلام مجدية. وينبغي أن تكون الأولوية العاجلة للمجتمع الدولي هي البعث برسالة واضحة بشأن إنهاء الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تم عن حق تحديد المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة بوصفها العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى حل الدولتين.

ويوشك الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة على الدخول في سنته العاشرة. ولا تزال الحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية هناك مسألة ملحة تدعو للقلق. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى إقناع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالعمل على إنهاء انتهاكها المنهجي للقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. ونكرر التأكيد على أن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وخطة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام، لا تزال تكتسي أهمية حاسمة للتوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية.

وتؤيد بنغلاديش اهتمام الوفد الفلسطيني بالقيام بدور معزز في الأمم المتحدة. وسنواصل دعم عمل لجان وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني وحمايتها.

**السيدة ستينر** (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال في حالة جمود الجهود الرامية إلى تسوية النزاع بإنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وعلينا أن نسعى جاهدين للمحافظة على عقدين من الاستثمار في بناء الأسس لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وعلى الطرفين زيادة

جهودهما لجعل ذلك واقعا. ونعلم ما هي الخطوات المطلوب اتخاذها. فلا بد من وقف جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تقويض العملية السياسية وتحويل الأمل إلى مجابهة. ويجب وقف توسيع المستوطنات وإضفاء الشرعية عليها. ولا بد من وقف أعمال العنف والتحريض على العنف.

إن النرويج، بوصفها رئيس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، وهي المجموعة المانحة للفلسطينيين، تشهد اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية. وكان اجتماع اللجنة المعقود في نيويورك في ١٩ أيلول/سبتمبر أكثر اجتماع بناء تقعده اللجنة خلال سنوات. وتوصلت السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى اتفاق بشأن قطاع الكهرباء وأُحرز تقدم هام هذا العام بشأن الوضع النهائي. واتفق الطرفان على أنشاء مشاريع رئيسية للبنية التحتية في غزة.

كما أن طريق المضي قدما يتطلب التعاون الكامل للجهات المانحة. فلن تتمكن السلطة الفلسطينية من سد الفجوة المالية الحالية من تلقاء نفسها ويلزم مواصلة دعم الميزانية وأيضا التمكين من إجراء الإصلاح. وتعمل النرويج بهمة مع الطرفين والجهات المانحة لمتابعة نتائج اجتماع أيلول/سبتمبر. وحينما تجتمع لجنة الاتصال المخصصة مرة أخرى في بروكسل في الربيع، فإن علينا أن نتأكد من وصول اتفاق الاستدانة المتعلق بالكهرباء إلى مرحلة التنفيذ وإحراز الطرفين تقدما جديا بشأن المياه والطاقة.

ويلزم السلطة الفلسطينية إصلاح مؤسساتها السياسية وهيكلها للحوكمة وتعزيزها. ويلزم إعادة إدماج الضفة الغربية وغزة في سلطة واحدة تحترم احتراما كاملا معايير اتفاقات الأمن بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتستدعي الحالة في غزة الكثير من القلق. فلا بد أن تظل تنمية غزة بطريقة فعالة على رأس الأوليات. ويجب الإسراع بإعادة الإعمار. ويلزم زيادة حجم مواد البناء المستوردة، بما في ذلك الأسمنت، من خلال آلية إعادة إعمار غزة. فدخول مواد البناء عبر قنوات أخرى يؤدي إلى تقويض الجهود الرامية معالجة مشاكل الاستخدام المزدوج والأمن في غزة.

وتتمثل ولاية لجنة الاتصال المخصصة وغرضها في تدعيم تلك الجهود لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ومع أن إحراز تقدم بشأن الملفات الاقتصادية لا يشكل بديلا للحل السياسي، فإن على الطرفين مواصلة تعاونهما من أجل النهوض بالمؤسسات الفلسطينية والاقتصاد استعدادا للاستقلال.

**السيد سينيرليوغلو** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقديم أصدق التعازي لشعب كوبا وحكومتها في وفاة الرئيس السابق فيدل كاسترو، الذي كان قائدا أسطوريا.

وفي البداية، أود أن أؤكد على التزام تركيا القوي والطويل الأمد نحو تهيئة بيئة سلمية ومستقرة وديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الشرق الأوسط. ومن سوء الطالع أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال يشكل التحدي الأساسي أمام تحقيق ذلك الهدف. وكما قال الأمين العام، علينا تجديد التأكيد على التزام بالتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني وبالعمل على بناء مستقبل للسلام والعدالة والأمن والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

إن الظلم التاريخي واستمرار الاحتلال وممارسات إسرائيل المخالفة للقانون الدولي، ولا سيما التوسيع المنهجي للمستوطنات، تؤدي إلى تآكل جدوى الحل القائم على وجود دولتين. فعمليات هدم المنازل ومصادرة الأرض والاحتجاز الإداري وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية ومحاولات تقويض مركز الحرم الشريف وقدسيته تولد اليأس والغضب فيما بين الفلسطينيين، الذي ما فتئوا يعاقبون بشكل جماعي لفترة عقود. وتؤدي كل تلك الأعمال مجتمعة إلى إضعاف إمكانية التعايش السلمي. وهي تؤجج الكراهية والتنافر والتطرف في المنطقة.

ومن أجل التغلب على حالة الجمود الحالية، ينبغي أن يتمكن الشعب الفلسطيني من الجلوس إلى طاولة المفاوضات بوصفه دولة فلسطين على قدم المساواة مع إسرائيل. وفي ذلك الصدد، من الأمور الحيوية اعتراف المزيد من البلدان بدولة فلسطين وإدماج هذه الدولة الكامل في المؤسسات الدولية. وبغية التوصل إلى السلام العادل والدائم، من الأهمية البالغة بمكان أيضا أن يتمكن الفلسطينيون من الإعراب عن مطالبهم الشرعية بشكل موحد. وفي ذلك الصدد، لا تزال تركيا تشجع الجماعات الفلسطينية على المضي قدما نحو تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية. وإضافة إلى ذلك، فإن تمكين الشعب الفلسطيني وتحسين أحواله المعيشية بتقديم المساعدة الإنمائية والاستثمارات أمر ملح اليوم أكثر من أي وقت مضى. وستواصل تركيا برامجها للمساعدة، لا سيما برامج التصدي للكارثة الإنسانية المستمرة في غزة وتلبية احتياجات التنمية في الضفة الغربية.

إننا جميعا على اتفاق بأن آفاق السلام الدائم آخذة في التلاشي. ومن الضروري تنشيط عملية السلام بغية توفير حياة من الكرامة للشعب الفلسطيني ولتحقيق الاستقرار في المنطقة. ومع اقتراب الاحتلال الإسرائيلي من عامه الخمسين، على المجتمع الدولي التمسك بمسؤوليته وتجديد انخراطه في التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات على أساس الحل القائمة على جود دوليتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ولن توقف تركيا جهودها نحو التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، بإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة في إطار حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

**السيد بولتريكوف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تولي كازاخستان أهمية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط وهي تسعى جاهدة باستمرار للتوصل إلى حل سياسي للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. ونشعر بقلق بالغ من عدم إحراز تقدم حقيقي في التراع، الذي يؤثر على الأمن الإقليمي والدولي.

في أحدث تقارير الأمين العام (A/71/87)، والمعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“، فإنه بين الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، التي حسب قوله تجعل الحل القائم على وجود دولتين أبعد منالا. وتشعر كازاخستان بالقلق على وجه الخصوص حيال خطورة الحالة الفلسطينية، وتدعو إلى اتخاذ المجتمع الدولي إجراء عاجل من أجل تسوية الحالة من أجل التخفيف من معاناة الفلسطينيين بجميع جوانب وجودهم. فعمليات الحصار ونقاط التفتيش في غزة، مع ضيق مجال البقاء الاقتصادي، تؤدي إلى تفاقم الحالة الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية للسكان الفلسطينيين وإلى تدهور العلاقات وتقلص آفاق السلام.

ولا تؤدي عملية الاستيطان وتوسيعها السريع في الأراضي المحتلة إلى تفاقم التراع فحسب بل تعمل أيضا على إفشال جميع عمليات السلام، إذ أنها حرمت الشعب الفلسطينيين من أجزاء كبيرة من أراضيه. ويشكل جدار الفصل مسألة خلافية بين الجانبين. ونعتبر الحل القائم على وجود دولتين، مع العودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، الخيار العملي الوحيد لتحقيق السلام الدائم عن طريق الحوار، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وينبغي تسخير الآليات والمبادرات الأخرى على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، مثل خريطة الطريق للسلام ومبادرة السلام العربية. ويناشد وفد بلدي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط متابعة جهودها للوساطة، ويدعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إبداء المسؤولية السياسية صوب إحلال السلام المنشود منذ أمد طويل.

ونؤكد مجددا التزام كازاخستان بالانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف لضمان تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

**السيد المجربي** (ليبيا): يسعدني في البداية أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره المعد في إطار هذا البند (A/71/359)، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على تقريره الوارد في الوثيقة A/71/35.

نؤكد مجددا أن مسألة إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي تستوجب العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وجميع الأراضي العربية المحتلة، وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته بإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والتي تؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية المتمثلة في حق العودة للديار، وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلية دأبت على انتهاك مجمل التزاماتها التي ينص عليها القانون الدولي، باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال، وقد لا نحتاج إلى أن نعدد بشكل مفصل جميع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لأنها معلومة وموثقة لدى الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وفي وسائل الإعلام، إلا أننا نشير إلى أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في غزة وفي القدس، وكذلك استخدام العنف المفرط ضد النساء والأطفال في فلسطين ونظام الإغلاق وتوسيع المستوطنات وجرائم المستوطنين ضد الفلسطينيين وجدار الفصل العنصري وسياسة القتل والتهجير وجرف الأراضي وهدم البيوت وتدنيس المقدسات والاعتقالات الجماعية، تعتبر جميعها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فقمع الشعب الفلسطيني وضم الأراضي وسياسة التهويد المستمرة الهادفة إلى القضاء على الهوية العربية في فلسطين، باتت جميعها تُمارس بشكل منظم وممنهج، وسلطات الاحتلال تواصل انتهاكها الصارخ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تجاهل واضح وتحد مستفز لجميع المواثيق والقرارات الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نطالب المجتمع الدولي باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، والعمل على وقف بناء وتوسيع المستوطنات باعتبارها تفرض واقعا مغايرا، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

تواصل سلطات الاحتلال فرض الحصار الظالم على قطاع غزة منذ منتصف عام ٢٠٠٧، والذي يعتبر شكلا من أشكال العقاب الجماعي، ويشكل تهديدا كبيرا لحياة مئات الآلاف من الشعب الفلسطيني، في مخالفة صارخة للقانون الدولي الإنساني لما له من تداعيات سلبية على الأوضاع المعيشية لسكان القطاع الذي يعاني من تدهور البنية الأساسية ونقص كبير في المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة والنقص الكبير في إمدادات الطاقة ومياه الشرب، وصولا إلى آثار الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية التي خلفت آلاف القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، ومن بينهم الأطفال والنساء والشيوخ، بالإضافة إلى التوسع في التدمير، الذي طال حتى مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وكان حصيلته تشريد الآلاف، فضلا عن سياسة سلطات الاحتلال التعسفية في الضفة الغربية بما في ذلك، تقييد حرية التنقل وما نتج عنها من تدهور للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

يدين وفد بلدي استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري، إضافة إلى الممارسات الوحشية التي يرتكبها المستوطنون، تحت حماية قوات الاحتلال، ضد المواطنين

السوريين في الجولان، فضلا عن التوسع في بناء المستوطنات ومحاولة فرض الهوية الإسرائيلية على السكان العرب في الجولان، مما يمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف جاد وحازم لوقف هذه الممارسات والعمل على إلزام الاحتلال الإسرائيلي بالانصياع الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

**السيد بوعسيلة** (الجزائر): أود بداية أن أعرب عن شكر وفد بلدي لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التقرير الشامل الذي قدمته اللجنة (A/71/35) بخصوص هذا الموضوع، ونرحب بالتوصيات الهامة التي جاء بها ونثمنها، كما نشكر الأمين العام على التقرير المعروض في هذا الشأن (A/71/359).

تجتمع الجمعية العامة لمناقشة الشأن الفلسطيني في ظروف تتسم بغياب آفاق حل سياسي يضمن الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني فوق أراضيه المحتلة منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وهنا، لا بد أن نسجل أن عجز المجتمع الدولي عن إيجاد حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني بعد مرور ما يقارب الخمسين عاما على احتلال أراضيه ما هو إلا فشل واضح للنظام الدولي المعاصر. ورغم النداءات الدولية المتكررة لإنهاء الاحتلال بما فيها قرارات الجمعية العامة وجامعة الدول العربية ذات الصلة، لا يزال العالم يشهد استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياساتها الاستيطانية غير القانونية للأراضي الفلسطينية التي من جملتها تشييد جدار الفصل العنصري وتشريد المدنيين الفلسطينيين وفرض العقوبات الجماعية، وحصار قطاع غزة الظالم، الذي لا يزال سكانه يعانون من الدمار الذي خلفه الاعتداء الوحشي الأخير في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفي ظل غياب المساءلة الدولية للاحتلال الإسرائيلي الغاشم، لا يتوقف هذا الاحتلال عن ممارسة انتهاكاته اليومية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك توسيع المستوطنات ومحاولة تسويقها للقبول بها أمرا واقعا، وعنف المستوطنين، واستغلال الموارد الطبيعية في كل من الضفة الغربية وغزة، وحالة المحتجزين والأسرى والظروف البائسة في مراكز الاحتجاز والاحتجاز الإداري، دون محاكمات، بما في ذلك احتجاز الأطفال والاستخدام المفرط للقوة وانتشار حالات الإعدام خارج نطاق القانون، إضافة إلى التشريعات العقابية مثل التشريعات التي تقترح ترحيل الأسر الفلسطينية وهدم منازل الفلسطينيين والنقل القسري لمجتمعات البدو والرعاة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وحصار غزة وعدم تعميرها.

لا بد أن نذكر، بمناسبة هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حق المدنيين الفلسطينيين في الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة بالسماح بممارسة هذا الحق بالكامل للشعب الفلسطيني، وأن رفض إسرائيل تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما هو إلا تحد صارخ لإرادة المجتمع الدولي، حيث تتصرف إسرائيل دون خشية من العقاب، في غياب مساءلة رادعة.

إن الممارسات الإسرائيلية الظالمة وانتهاكاتها المستمرة والاستيطان المنتشر في الأراضي الفلسطينية ومحاولات تهويد القدس الشريف كانت ولا تزال العقبة الأساسية أمام حل الدولتين، وفقا لما تمت الإشارة إليه في تقرير المجموعة الرباعية الأخير. وفي ظل هذا الاحتلال والانتهاكات المتواصلة لحقوق الشعب الفلسطيني، يأتي يوم التضامن هذا ليُذكر الجميع بمسؤوليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تجاه الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يزيد على

نصف قرن، من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني وممارسة الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكذا العمل على مساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكينه من السيطرة على كامل موارده الطبيعية، تجسيدا لحل الدولتين، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الإطار، يرحب وفد بلدي بإعلان عام ٢٠١٧ عاما دوليا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الختام، تجدد الجزائر في هذا اليوم الدولي التضامني موقفها الثابت والمبدئي الداعم للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وتدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى وضع حد للانتهاكات الصارخة لسلطات الاحتلال وتكثيف العمل من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فوق أراضيه المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. أبلغ الأعضاء بأن النظر في مشاريع القرارات A/71/L.18 و A/71/L.19 و A/71/L.20 و A/71/L.21 سيجري عقب اختتام المناقشة بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال.

وبذا، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

## البند ٣٤ من جدول الأعمال

## الحالة في الشرق الأوسط

**تقارير الأمين العام** (A/71/328 و A/71/328/Add.1 و A/71/359)

**مشروعا القرارين** (A/71/L.8 و A/71/L.22)

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروعي القرارين A/71/L.8 و A/71/L.22.

**السيد الشندويلي** (مصر): يشهد العالم أزمات إنسانية عدة. وتتركز معظم تلك الأزمات في منطقة الشرق الأوسط التي تفاقمت فيها حالة عدم الاستقرار مؤخرا لأسباب عدة. إلا أننا يجب ألا ننسى أن أحد جذور عدم الاستقرار يعود إلى عقود مضت من الظلم الذي شهدته الشعوب العربية تحت وطأة احتلال يبدو كأنه بلا نهاية. إن المزاعم التي تحاول أن تجد في أزمات المنطقة ذريعة لغض الطرف عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هي مزاعم مغرضة تتناقض مع أبسط مبادئ الإنسانية وتكرس أوضاعا غير قانونية وغير إنسانية تتزايد عواقبها الوخيمة على المنطقة والعالم، مع طول زمن الاحتلال ومع استمرار القبول بممارساته وانتهاكاته ضد شعوب من المفترض أنها تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها نظراؤها في العالم، لا سيما الحق في الحرية وتقرير المصير والانتماء لوطن.

تعبيرا عن الرفض المجتمع الدولي للاحتلال والممارسات الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة، أقدم اليوم من الجمعية العامة، نيابة عن المشاركين في التقديم هذا العام، مشروعي قرارين في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال المعنون: ”الحالة في الشرق الأوسط“ يؤكد مشروع القرار A/71/L.22، المعنون ”القدس“، مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة للقدس المحتلة، ويؤكد على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض ولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف هي إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة.

كما يعرب المجتمع الدولي عن القلق البالغ إزاء استمرار إسرائيل في القيام بأنشطة استيطانية غير قانونية، بما في ذلك إزاء الخطة هاء – ١ أو E1، وتشييدها الجدار العازل في القدس

الشرقية وحولها، مما يزيد من عزلة المدينة عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا، ومن منطلق حرصنا على خيار السلام وحفاظا على الأهمية الدينية لمدينة القدس، فإن مشروع القرار يؤكد أهمية مراعاة الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من خلال التوصل لضمانات دولية تكفل حرية الديانة لسكان المدينة وتتيح للجميع على اختلاف دياناتهم وجنسياتهم إمكانية الوصول بحرية إلى الأماكن المقدسة. كما يدعو، في الوقت ذاته، إلى احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة بالقدس فعلا وقولا، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف.

أما مشروع القرار A/71/L.8، المعنون ”الجولان السوري“، الذي نتقدم به مجددا في رسالة مهمة من المجتمع الدولي تؤكد أن الصراع والأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي تشهدها سورية والشعب السوري، لن ينسي العالم أن جزءا مهما من أراضي سورية ما زال يعاني من الاحتلال. فيؤكد مشروع القرار مجددا أنه رغم مرور ٣٥ عاما على صدور قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، فإن إسرائيل لم تمتثل حتى الآن لأحكام هذا القرار. كما يؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ وجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها والاستيطان الإسرائيلي فيها ويطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وباحترام ما سبق التوصل إليه في هذا الشأن.

ما زالت شعوب المنطقة تعاني من آثار الحرب والعدوان وتتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعايش المشترك، وكما عكست قرارات الجمعية العامة على مدار عشرات الأعوام، فإن ذلك لن يتحقق من دون وجود إرادة سياسية والتزام جدي من جانب إسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وإعمالا لمبدأ الأرض مقابل السلام ولقواعد القانون الدولي.

وفي النهاية، فإنني، بالنيابة عن مقدمي مشروعي القرارين وبالأصالة عن جمهورية مصر العربية، أتطلع إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة لمشروعي القرارين وأحثكم جميعا على التصويت لصالحهما تأكيدا لصلابة الإرادة الدولية وتمسكها بتحقيق أهداف الشرعية الدولية وإعلاء المبادئ والمقاصد السامية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد المنذر** (الجمهورية العربية السورية): أشكر وفد جمهورية مصر العربية على تقديمه مشروعي القرارين A/71/L.8 و A/71/L.22 المعنونين ”الجولان السوري المحتل“ و ”القدس“. والشكر موصول إلى كل الدول التي قدمت مشروع القرار الخاص بالجولان وتلك التي تصوت لصالحه.

تنظر الجمعية العامة سنويا في البند المتعلق بـ”الحالة في الشرق الأوسط“ منذ دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٠. وتطالب الجمعية العامة في كل دورة، إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، مؤكدة على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي العربية المحتلة لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على كل من مدينة القدس والجولان السوري المحتل، هي إجراءات غير قانونية وليس لها أي شرعية على الإطلاق وتعتبر لاغية وباطلة. وتنسجم الجمعية العامة في قراراتها المتكررة هذه انسجاما تاما مع الموقف الذي عبّر عنه مجلس الأمن بالإجماع عندما اعتمد القرارين ٤٨٧ (١٩٨٠) الخاص بالقدس المحتلة، و ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بالجولان السوري المحتل، وهما القراران اللذان رفضا قراري سلطات الاحتلال الإسرائيلية الاستفزازيين الأحاديي الجانب بضم القدس الفلسطينية والجولان السوري المحتلين، واعتبرهما باطلين ولاغيين وليس لما أي أثر قانوني على الإطلاق.

وها نحن نناقش مجددا هذا البند، وذلك بعد مرور حوالي ٥٠ عاما على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، في ظل سبات دولي بالغ الخطورة واستباحة إسرائيلية أخطر للأماكن المقدسة في فلسطين، كل ذلك ترافق مع تصعيد إسرائيلي عدواني واستيطاني غير مسبوق، كان آخره تقديم ما يسمى بـ ''قانون التسويات'' والذي يهدف إلى شرعنة البؤر الاستيطانية، وكذلك قانون ما يسمى بمنع رفع آذان الدعوة إلى الصلاة في المساجد.

لا يخرج الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري كثيرا عن هذه الصورة القاتمة، إذ ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سورية، والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). كما وتستمر إسرائيل في مصادرة الأراضي في الجولان السوري المحتل وتوسيع المستوطنات فيه ونهب ثرواته وتشويه تاريخه وسرقة آثاره وزرع الألغام فيه، وحرمان المواطنين السوريين الصامدين فيه من حقهم في الدراسة وفقا لمناهج التعليم الوطنية السورية، ومن حقهم في حمل هوية وطنهم سورية، ومن حقهم في بناء مشافٍ وطنية سورية في بلداتهم المحتلة في الجولان، ناهيك عن تماديها في سياسة الإرهاب والقمع والاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين واعتقالهم وإجراء المحاكمات الصورية بحقهم، وإصدار أحكام بالسجن لمدد طويلة عليهم. وتجدر الملاحظة هنا أن إسرائيل، وإمعانا منها في سياستها العدوانية العنصرية بحق أهلنا في الجولان العربي السوري المحتل، أصدرت ''المحكمة العسكرية العليا'' قبل أيام، أحكامها الجائرة بالحكم بالسجن لمدة سبع سنوات وثمانية أشهر بحق الأسير الشاب أمل أبو صالح، والسجن مدة ٢٢ شهرا بحق الأسيرة بشيرة محمود من مواطني الجولان السوري المحتل، بتهمة التصدي لسيارة إسعاف تابعة لقوات الاحتلال كانت تنقل اثنين من إرهابيي ''جبهة النصرة'' أثناء مرورها ببلدة مجدل شمس السورية المحتلة. إن هذه الأحكام تثبت مدى التورط الإسرائيلي في دعم الجماعات الإرهابية في سورية، في خرق فاضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة إرهابيي ''داعش'' و ''جبهة النصرة''.

كما لا بد لن أن نذكّر المجتمع الدولي بالأسير المناضل صدقي المقت ''مانديلا سورية'' الذي أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقاله في آذار/مارس ٢٠١٥ بعد ٢٧ عاما أمضاها في المعتقلات الإسرائيلية، لأنه فضح بالصوت والصورة، تعاون إسرائيل مع ''جبهة النصرة'' الإرهابية ضمن وعلى امتداد منطقة فصل القوات في الجولان السوري. ونطالب بالضغط على إسرائيل للإفراج الفوري عن المناضل صدقي المقت، وعن زميليه في المعتقلات الإسرائيلية الدكتور إياد الجوهري والشاب أمل أبو صالح، وبإلغاء الأحكام الجائرة الصادرة بحقه وبحق الأسيرة بشيرة محمود. وقد خاطبت الحكومة السورية كلا من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن وجهات أخرى لتحقيق هذا الهدف الإنساني. ويبدو أن السيد ملادينوف لم يسمع بعد بهذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق مواطنينا في الجولان المحتل.

لقد أضافت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ بدء الأحداث في سورية، فصلا جديدا من أعمالها العدائية المباشرة وانتهاكاتها لاتفاق فصل القوات ولقرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، تمثلت بتقديم جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل، بما فيها ''جبهة النصرة'' و ''داعش'' المدرجتين في قائمة مجلس الأمن حول الكيانات الإرهابية وذلك من خلال التواصل مع إرهابيي هاتين الجماعتين عبر خط وقف إطلاق النار، وتسهيل عبورهم وحركتهم من أقصى جنوب منطقة الفصل إلى شمال الفصل، وتقديم الدعم اللوجستي والطبي لهم بشكل علني، بما في ذلك،

نقل الإرهابيين الجرحى عبر خط الفصل إلى المشافي الإسرائيلية ليتم علاجهم هناك ومن ثم إعادتهم إلى داخل الأراضي السورية عبر خط الفصل أيضا ليتابعوا نشاطاتهم الإرهابية في تلك المنطقة. ويحدث كل ذلك بعلم إدارة عمليات حفظ السلام التي لم تحرك ساكنا.

لم يعد يُحتَمل أن يكون تعامل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مع هذه الاحتلال تعاملا روتينيا أو تضامنيا دون أن أي تحرك جدي يثمر نتائج حقيقية، لا سيما بعد التصريحات التي أدلى بها رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي يوم الأحد ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في مستهل الاجتماع الاستفزازي الذي عقدته حكومة الاحتلال في الجولان السوري المحتل حيث قال: ”إن إسرائيل لن تترك الجولان وأنها باقية وستبقى فيه إلى الأبد“. لم نسمع أي تعليق أو تنديد أو رفض أو مجرد امتعاض من جانب أحد في الأمانة العامة أو مجلس الأمن ردا على هذا التصريح الإسرائيلي العدواني.

لكن أبناء الجولان السوري المحتل يردّون من داخل الجولان المحتل، يوميا على مثل هذه التصريحات التي تشكّل انتهاكا فاضحا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة بتمسكهم بجنسيتهم العربية السورية وبانتمائهم لوطنهم الأم سورية، وبرفضهم لكل الممارسات والإجراءات الإسرائيلية، والتي أكدوا عليها في وثيقتهم الوطنية وأقتبس منها: ”إن الجولان المحتل هو جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، وإن الجنسية العربية السورية صفة حقيقية ملازمة لنا لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وإن أراضينا هي ملكية مقدسة لأبنائنا السوريين، ولا نعترف بأي قرار تصدره إسرائيل من أجل ضمّنا للكيان الإسرائيلي، ونرفض رفضا قاطعا قرارات الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى سلبنا شخصيتنا العربية السورية“.

تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية اليوم، التأكيد بأن حق سورية السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ ليس موضع تفاوض أو مقايضة، وأن ما تطلبه وتطالب به سورية من أجل تحقيق السلام ليس تنازلات تقدمها إسرائيل وتروج لها بأنها مؤلمة، بل أراضٍ وحقوق مغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين، وعلى المستوطنين الإسرائيليين أن يغادروا أرضنا في الجولان عاجلا أم آجلا.

وفي هذا الإطار، فإن السؤال المهم هنا والذي يحتاج إلى إجابة: إلى متى ستبقى إسرائيل فوق القانون ولا تُحاسَب، مستفيدة من ثقافة الإفلات من العقاب في تكرار ممارساتها العدوانية والتمادي فيها؟ إن الجمعية العامة مطالبة اليوم باتخاذ جميع الإجراءات لإلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، والانسحاب الكامل منها حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، بدلا من استنزاف طاقاتها في محاربة طواحين الهواء.

ختاما، أدعو جميع الدول للتصويت لصالح مشروع القرار A/71/L.8، بشأن الجولان السوري، ومشروع القرار A/71/L.22 المتعلق بالقدس.

**السيدة الدريعي** (الكويت): يطيب لوفد بلادي في البداية أن يعرب عن تأييده للأمين العام وجهوده المبذولة في سبيل تعزيز السلم والأمن الدوليين ومتابعته الحثيثة للحالة في الشرق الأوسط. كما نشيد بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقتين A/71/328 و A/71/328 Add.1. كما نؤكّد على دعم كافة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة والمشاركة بما يبذل من مساعٍ لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

لا يزال الجمود الذي يصاحب عملية السلام في للشرق الأوسط يمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الدولي، ودلالة على عجزه المطلق، ولأكثر من ستة عقود، من الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية والكف عن ممارساتها التوسعية وأنشطتها الاستيطانية،

وانتهاكاتها المستمرة لأبسط قواعد ومقومات حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني الذي يتعرض إلى اعتداءات ممنهجة لا يمكن التغاضي عنها.

ويؤكد وفد بلادي في هذا السياق على الدعم الكامل والتضامن مع الأشقاء الفلسطينيين نحو تحقيق تطلعاتهم وآمالهم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق حدود الرابع من حزيران/يونيو لعام ١٩٦٧، ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية للسلام.

يجدد وفد بلادي مطالبته للمجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري المحتلة. كما يدعم وفد بلادي كافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها جمهورية لبنان الشقيقة للحفاظ على أمنها واستقرارها وسيادتها وسلامة أراضيها، وضرورة وقف إسرائيل لانتهاكاتها المستمرة لسيادة لبنان والانسحاب الكامل من بقية الأراضي المحتلة والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

يعرب وفد بلادي عن بالغ قلقه إزاء استمرار الأزمة السورية والصراع الدامي ودخولها عامها السادس وما آلت إليه الأوضاع في كافة أنحاء سورية في ظل التدهور الخطير للوضع الإنساني الناجم عن تشريد ١٣ مليون سوري في الداخل والخارج، وبعد أن تجاوز عدد القتلى أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، ليصبح شعب سورية أكبر مجتمع للاجئين في العالم. وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال ما تتعرّض له مدينة حلب، حيث تشير الأرقام إلى تدهور خطير في الوضع الإنساني في المدينة، إذ نجد أن هناك ٢٧٥ ٠٠٠ شخص محاصرين في شرق حلب، وهو ما يقارب نصف عدد المحاصرين في كافة أنحاء سورية حيث وصل عدد الأشخاص المحاصرين في مختلف المناطق إلى أكثر من ٥٨٢ ٠٠٠ شخص.

وفي هذا الشأن، نجدد إدانتنا للاستهداف المتعمد لكافة المناطق السكنية والمرافق المدنية والطبية في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك القصف العشوائي بالبراميل المتفجرة والأسلحة المحرّمة دولياً، كما نؤكد على ضرورة تقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية للعدالة الدولية. كما تجدد دولة الكويت دعمها لمساعي الأمم المتحدة والجهود الدولية الرامية للتوصل لحل سياسي في سورية وفق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والذي يضع مساراً واضحاً لهذا الحل على أساس بيان مؤتمر جنيف الأول لعام ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق) وبياني فيينا وتشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة تعمل من أجل تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق بالعيش وحياة حرة وكريمة بما يحافظ على سيادته ووحدة واستقلال أراضيه.

وفي هذا السياق، ورغبة في تخفيف وطأة معاناة الشعب السوري الشقيق، استضافت دولة الكويت ٣ مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قدمت خلالها بلادي بليوناً و ٣٠٠ مليون دولار، سلم الجزء الأكبر منها لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن الإنساني. هذا بالإضافة إلى مشاركة دولة الكويت في ترؤس المؤتمر الرابع لدعم الوضع الإنساني في سورية والذي عقد في لندن مطلع العام الحالي.

تدعم دولة الكويت المساعي التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص في اليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، الرامية لإيجاد حل للأزمة التي يعيشها الشعب اليمني الشقيق بغية التوصّل إلى توافق شامل يعيد الأمن والاستقرار إلى اليمن، ويحقن دماء شعبه، ويضع حداً لمعاناته الإنسانية وذلك استناداً إلى المرجعيات الأساسية الثلاث وهي: مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ونؤكّد رفضنا لأية إجراءات أحادية كالتي أعلنت عنها جماعة الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام بتشكيل حكومة إنقاذ، ونشير بأن حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي هي الحكومة الشرعية دستورياً وقانونياً والمعترف بها دولياً.

وفي هذا السياق أيضاً، تجدد دولة الكويت دعمها لإعادة الأمن والاستقرار لليمن وشعبه الشقيق بما يصون سيادته ووحدة أراضيه، والتزامنا بالعملية السياسية اليمنية، ونعمل على إنجاحها وفق قرارات مجلس الأمن. ولا يخفى على الجميع بأن دولة الكويت استضافت في شهر نيسان/أبريل من هذا العام مشاورات السلام اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتأمل بأن تستأنف هذه العملية بأسرع وقت ممكن، وأن تتوصل الأطراف اليمنية إلى السلام الذي يعيد الأمن والاستقرار إلى هذا البلد العربي العزيز لنقله إلى مرحلة جديدة نحو التنمية وإعادة البناء والإعمار.

نجدد هنا وقوف دولة الكويت مع الحكومة العراقية ونشيد بالإنجازات التي حققتها في مكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيم داعش، ونؤكد دعمنا لكافة التدابير والإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمن واستقرار ووحدة أراضي العراق، وبما يُساهم في الحفاظ على أمن وسلامة جميع مكونات الشعب العراقي الشقيق.

وفيما يتصل بالوضع في ليبيا، الذي يشكل مصدر قلق كبيرا، فإن دولة الكويت ترحب وتشيد بجهود الأمم المتحدة والمجلس الرئاسي نحو تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي، الذي نأمل بأن يساعد الأشقاء الليبيين على تجاوز الوضع الراهن، بما يحافظ على وحدة ليبيا واستقلالها ورفاه شعبها.

**السيد سافرونكوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): للأسف، إن الحالة في منطقة الشرق الأوسط، مهد ديانات العالم وحضاراته، لا تزال متوترة. فقد أدت الاشتباكات في الضفة الغربية لنهر الأردن، وأعمال الإرهاب واندلاع العنف إلى معاناة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. والحالة تزداد سوءا، مع استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار حول قطاع غزة. وإزاء خلفية تدهور الحالة، فإننا نشهد زيادة التطرف فيما بين السكان الفلسطينيين، لا سيما في أوساط الشباب، وتزايد الآراء المتطرفة على كلا الجانبين. وندين بشدة أي عمل من أعمال العنف، التي تثير جوا صعبا أصلا في المنطقة وتتسبب في معاناة هائلة للمدنيين، على السواء في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويساورنا القلق أيضا حيال الأنشطة الانفرادية لإسرائيل الرامية إلى إيجاد حقائق على أرض الواقع. وتواصل السلطات الإسرائيلية، بالرغم من الإدانات الصارمة من جانب المجتمع الدولي، بناء المستوطنات وتوسيعها في الأراضي المحتلة، بمعدل سيمكنها من الوصول إلى نقطة اللاعودة في المستقبل القريب. ولاحظنا ببالغ القلق التقارير التي تفيد بأن مشروع قانون قيد النظر في الكنيست من شأنه أن يتخذ إجراء لإضفاء الطابع القانوني على المستوطنات النائية والمرافق المختلفة التي بنيت على الأراضي الفلسطينية الخاصة. وتستمر مصادرة الأراضي في منطقة الضفة الغربية، كما يستمر تدمير المنازل الفلسطينية. ونحن مقتنعون بأن جميع تلك الأنشطة لا تؤدي سوى إلى تقويض تحقيق الحل القائم على وجود دولتين الذي يهدف إلى حل المشكلة الفلسطينية. إن الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولي يتفقون جميعا على أنه لا يوجد بديل لحل الدولتين.

ولن يتحقق الاستقرار في منطقة النزاع إلا إذا كانت هناك فرص لاستئناف المحادثات الموضوعية على أساس القرارات الدولية المعترف بها عموما. وبغية التغلب على الجمود في عملية السلام، ينبغي للهيئة التي اعتمدها مجلس الأمن، وهي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط للمفاوضين الدوليين، أن تشارك مشاركة فعالة. وفي ١ تموز/يوليه، أصدرت المجموعة الرباعية تقريرها عن الحالة فيما يتعلق بعملية التسوية للنزاع

الفلسطيني – الإسرائيلي معلما بارزا في سياق الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية في الشرق الأوسط. والتقرير لا يقدم وصفا حقيقيا للأنشطة الفلسطينية – الإسرائيلية، بل يشمل أيضا توصيات ملموسة ترمي إلى الحفاظ على آفاق حل الدولتين. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ الطرفين الصادق لتلك التوصيات سيسهم في إخراج الحالة من مأزقها الحالي وفي التغلب على انعدام الثقة المتبادل. ومع ذلك، وبصراحة تامة، علينا الإقرار بأنه لا يجري الامتثال للأحكام الواردة في الوثيقة. وذلك يبينه تقييمنا للحالة في الأراضي الفلسطينية.

وفي سياق الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد مخرج من حالة الجمود في عملية سلام الشرق الأوسط، ما فتئت روسيا تنفذ سياسة متسقة مع جميع الأطراف المعنية. وندعم الاتصالات المكثفة مع المشاركين في النزاع ومع الدول الإقليمية. ونؤكد من جديد على أن الدعوة المقدمة إلى الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو لا تزال سارية المفعول. وبرعاية رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، من المقرر عقد اجتماع في موسكو لمناقشة السبل المثلى لإيجاد مخرج من حالة الجمود في عملية السلام. ونشير إلى أن القادة الفلسطينيين والإسرائيليين جددوا التأكيد مرارا وتكرارا على استعدادهم الأساسي لتنفيذ مثل تلك المبادرة.

وندعو إلى الإسراع باستعادة الوحدة الفلسطينية، استنادا إلى البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية. وبعمل الفلسطينيين معا، سيكون من الأسهل بكثير الكفاح من أجل تحقيق تطلعاتهم المشروعة في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ونؤيد سعي القيادة الفلسطينية لتشكيل حكومة للوحدة وطنية ولإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ونشعر بقلق بالغ من الحالة في قطاع غزة، حيث لا تزال الحالة الإنسانية خطيرة للغاية. وليس هناك ما يكفي من المياه الصالحة للشرب، وهناك اختلالات في إمدادات الكهرباء ومعدل البطالة أحد أعلى المعدلات في العالم. وكل ذلك يسهم في تغذية نزعة التطرف فيما بين السكان المحليين، التي يجري استخدامها من قبل المتطرفين. ونتفق مع رأي المجتمع الدولي بشأن ضرورة رفع الحصار المفروض على غزة.

وبسبب الحالة الإنسانية الصعبة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون، قرر الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر تقديم تبرعات سنوية إلى ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ويصادف العام المقبل مرور ٥٠ عاما منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وهو إحدى الوثائق الرئيسية التي يُعترف عموما بأساسها القانوني الدولي من أجل التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط. وللأسف، علينا أن نشير إلى أنه، بعد نصف قرن، لا يزال هذا النزاع القديم والمزمن بعيدا عن الحل، وآفاق التوصل إلى تسوية لا تزال غامضة. فالهدوء النسبي في الآونة الأخيرة في النزاع العربي ينبغي ألا يضللنا. ولا تزال الحالة متوترة ومحفوفة بالخطر في سياق المحارق التي تجري في منطقة الشرق الأوسط، وهي محفوفة بأخطر العواقب. ولكن هذه الذكرى السنوية لأهم قرار لمجلس الأمن بشأن التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط ينبغي ويجب أن تصبح حفازا لنا لتحقيق التقدم في ذلك المجال الأكثر أهمية للسياسة العالمية.

**السيدة إبراهيم** (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن جمهورية ملديف، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/71/328 و A/71/328/Add.1 وA.71/359) وعلى مساعيه الحميدة وجهوده المستمرة الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنزاعات المختلفة التي لا تزال تعصف بالشرق الأوسط.

وتعقد هذه المناقشة في منعطف مناسب فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة في وقت يخشى العالم من الحالة الإنسانية الخطيرة في سورية، ولا سيما تصاعد العنف في حلب. ولا تزال ملديف تشعر بقلق بالغ حيال تصاعد أعمال العنف والنزاع في المنطقة ككل. ويمثل الشرق الأوسط مهد الحضارة ومركز المعرفة العميقة والتقاليد والثقافة، ويكتسي تحقيق السلام في المنطقة أهمية بالغة لشعبها وللعالم بأسره.

إن السلام عنصر تمكين ونتاج ثانوي للتنمية، لأنه لا يوجد سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام. وتوضح الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تلك الحقيقة. فلا يزال الشعب الفلسطيني يعاني في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وبدون نهاية في الأفق للنزاع والعنف، لا تزال الضروريات الأساسية، مثل الغذاء والمياه والعمالة والمؤسسات والنظم العاملة، معرضة للخطر. وعلى مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، نشأت أجيال في جو من الكراهية والخوف والعنف. وبالرغم من ذلك، لا يزال احتلال الأراضي الفلسطينية والانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني مستمرة من دون ضابط.

إن عدم إعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يجسد عجز المجتمع الدولي على العمل معا لإنهاء النزاع الفلسطيني رغم العدد الكبير جدا من قرارات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مبادئ مدريد، واتفاقات أوسلو، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وكلها تسعى جاهدة لإنهاء الاحتلال ونظام الفصل العنصري القائم. وأدت إدامة العداء والنزاع في فلسطين المحتلة، التي تقويض السلام والأمن في المنطقة لعقود. من الضروري التوصل إلى حل. تؤكد ملديف مجددا دعوتها إلى الإعمال الكامل للحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وملديف تؤيد فلسطين في سعيها إلى إقامة دولتها وعاصمتها القدس الشرقية، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧.

تلاحظ ملديف بقلق بالغ الأحداث التي تجري في سورية، ولا سيما حلب، التي وصفها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بأنها ”عار على جيلنا“، وذلك في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7795). وقد تابعنا على مدى سنوات تصاعد العنف في سورية ووصول أعداد القتلى إلى آلاف، بل حاليا إلى مئات الآلاف، مع المزيد من الأشخاص المشردين والمصابين، وقرابة مليون شخص تحت الحصار. وترفع ملديف صوتها أمام الأمم المتحدة وتقوم بكل ما في وسعها لدعم الشعب السوري – الرجال والنساء والأطفال السوريون الذين يعانون معاناة لا نهاية لها. ندعو جميع الأطراف إلى وضع السياسة جانبا والوقوف إلى جانب البشرية.

وبينما يجري تدمير سورية، يتسبب النزاع بتكوين شبكة دائمة من العنف وزعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وأدى الفراغ الذي نشأ في أجزاء عديدة من المنطقة إلى ولادة ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية الذي يستغل الدين الإسلامي لإضفاء الشرعية زورا على الانتهاكات الوحشية المستمرة من دون هوادة للقانون الإنساني. تدين ملديف محاولات إلصاق أي شكل من أشكال الإرهاب بأي ديانة أو ثقافة أو تقاليد. ونحن ندين أي أفعال كهذه تُرتكب باسم الإسلام. وندين الإرهاب والهجمات الإرهابية بجميع أشكالها وأبعادها.

في عالم اليوم المترابط، فإنه لا يمكن، ولا ينبغي احتواء آثار النزاع في المنطقة. ويتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده، واتخاذ الإجراءات وإظهار وحدة الصف والتكلم بصوت موحد ضد الإرهاب والعنف والاضطهاد. ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية التوافق السياسي والمشاركة المثمرة للمجتمع الدولي لحل النزاعات العديدة في الشرق الأوسط. تتطلع ملديف إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

من أجل تحديد الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دائم في منطقة ما برحت تعاني من النزاعات لفترة طويلة جداً.

**السيد أوكامورا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الشعب الفلسطيني، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي صادف البارحة.

لقد كان لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط تداعيات خارج المنطقة، وأبرز مظاهرها موجات اللاجئين والمهاجرين وانتشار التطرف العنيف. وقد تناول المجتمع الدولي تلك المسائل محققا نتائج متفاوتة في أحسن الأحوال. غير أنه يجب علينا أن ندرك أن ما شهدناه ليست سوى أعراض لمسائل أعمق ينبغي ألا نغفلها. وفي المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط في تموز/يوليه (انظر S/PV.7736)، شددت اليابان على أنه لا بد من التشجيع على استعادة وتعزيز الحكم بغية إيجاد مجتمع متسامح وشامل للجميع وقادر على الصمود ضد التطرف. ولا يمكن استكمال هذه الجهود بين عشية وضحاها، ويجب على المجتمع الدولي أن يكون متحدا في بذل هذه الجهود.

فيما يتعلق بقضية فلسطين، سيتم اعتماد عدد من القرارات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ومع ذلك، ينبغي لنا ألا نعتبر أن ذلك يمثل جهدا دوليا كافيا لتحقيق حل سلمي للمسألة. والآن أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات لها تأثير ملموس على أرض الواقع. وفيما يتعلق بفلسطين، يبدو أننا ابتعدنا فعلا عن تحقيق حل الدولتين.

إذ يستمر النشاط الاستيطاني من جانب إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتمثل لأنشطة الاستيطانية انتهاكا للقانون الدولي. وتدعو اليابان إسرائيل إلى التجميد الفوري لهذه الأنشطة. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشهد العنف من كلا الجانبين بدرجات متفاوتة من الحدة. وتشير حالات العنف إلى أن واقع الدولة الواحدة ليس في صالح أي من الطرفين، في ضوء استمرار العنف والاضطراب. أود أن أدعو قادة كلا الطرفين إلى تجديد التزامهما بحل الدولتين، واتخاذ خطوات ملموسة من أجل استئناف مفاوضات السلام.

وتقف اليابان على أهبة الاستعداد للتعاون في تنفيذ المبادرات التي سيكون لها أثر إيجابي على تعزيز حل الدولتين. كما واصلنا جهودنا الخاصة الرامية إلى تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للمفاوضات السلام. ومن الأمثلة على ذلك المجمع الزراعي – الصناعي في أريحا، وهو مشروع رائد جرى في إطار مبادرة ممر السلام والازدهار. ونحن نواصل الاستثمار في المجمع، وهو مشروع من المشاريع ذات الأجل المتوسط إلى الطويل الرامية إلى تعزيز استدامة الاقتصاد الفلسطيني بالتعاون مع إسرائيل والأردن وفلسطين. ويقترب المشروع من عامه العاشر، ولدينا الآن ثلاثة شركات فلسطينية عاملة وتخلق فرص العمل. نحن نتوخى أن يتم تصدير منتجات المجمع، في السنوات القادمة، عبر الأردن إلى المنطقة وخارجها. ونعتقد أن اقتصادا فلسطينيا أكثر استدامة سيجعل حل الدولتين أكثر قابلية للتحقيق، وسيعزز التعاون بين الأطراف روح التعايش من خلال المشروع.

وتحقيق حل الدولتين يعني تحقيق التعايش بين إسرائيل وفلسطين. وبغية تيسير بناء الثقة بين الطرفين، ما فتئت اليابان تدعو قادة المستقبل في مختلف الميادين من كلا الجانبين إلى اليابان منذ ١٩٩٧. وخلال إقامتهم في اليابان، أتيحت لهم فرصة الانخراط في أنشطة مختلفة معا وتبادل الآراء. وقد أدرنا ذلك البرنامج كل سنة على مدى ٢٠ سنة تقريبا، وشارك فيه أكثر من ٢٠٠ شخص حتى الآن. وقد تسنت لي فرصة الاجتماع مع أحد المشاركين من الجانب الإسرائيلي. وأعرب عن تقديره تقديرا جماً لتجربته وقال لي إنه لم تتوفر له قط قبل البرنامج فرصة التكلم بعمق مع شخص فلسطيني. ونحن نتطلع

إلى الترحيب مرة أخرى بخمسة إسرائيليين وخمسة فلسطينيين في الشهر المقبل.

لا يوجد حل سهل لقضية فلسطين، ولكننا نعتقد أنه، حتى عندما تكون العملية السياسية الراكدة، هناك شيء يمكن أن نفعله لتهيئة بيئة أكثر مؤاتاة للسلام. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد لمواصلة جهودها مع المجتمع الدولي.

إن الشرق الأوسط اليوم يعج بالمسائل، والعديد منها هي أعراض لمشاكل أعمق. وبينما غالبا ما تكون الأعراض في حدّ ذاتها صعبة تماما، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار ضرورة تجسيد الشمولية والتعايش في المنطقة من أجل تحقيق السلام الدائم. وإذا كانت الأطراف لا تتقاسم الأمل في مستقبل كهذا، فمن الصعب جداً بالنسبة لهم الجلوس والتفاوض. وتعتقد اليابان أن الحوكمة والشمول والتعايش هي مفاتيح إحلال السلام في تلك المنطقة التي تحوي التنوع الكبير، وسنواصل المشاركة في المنطقة آخذين ذلك المنظور في الاعتبار.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وقبل الانتقال إلى التصويت، أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروعي القرارين A/71/L.8 و A/71/L.22 سيجري بعد البت في مشاريع القرارات A/71/L.18 و A/71/L.19 و A/71/L.20 و A/71/L.22، التي قُدمت في إطار البند ٣٥.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

**البند ٣٥ من جدول الأعمال** (تابع)

**قضية فلسطين**

**مشاريع القرارات** (A/71/L.18 و A/71/L.19 و A/71/L.20 و A/71/L.21)

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات، الواحد تلو الآخر، نذكّر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتهم على مشاريع القرارات الأربعة جميعها قبل وبعد البت في جميع مشاريع القرارات.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الجمعية بتنقيح شفوي لمشروع القرار A/71/L.18، والذي طلب مقدمو مشروع القرار من الأمانة أن تعلنه.

ورمز الوثيقة في الحاشية ٧ لمشروع القرار، ونصه ”UNCTAD/APP/2016/1“، يجب أن يصبح ”TD/B/63/3“.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/71/L.18 بصيغته المنقحة شفوياً، و A/71/L.19 وA/71/L.20 و A/71/L.21.

وقبل أن أعطي الكلمة للوفود تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

**السيدة ميتزاد** (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشارة إلى الحرائق المميتة التي اندلعت في إسرائيل لأكثر من أسبوع، والتي أُخمدت في الأيام القليلة الماضية. نتيجة لهذه الحرائق، نُقل العشرات من المواطنين الإسرائيليين إلى المستشفيات وأجبر عشرات الآلاف على إخلاء منازلهم. ولحسن الحظ، لم تزهق أرواح في تلك الكارثة، ولكن مئات الأسر شاهدت منازلها تتداعى أمامها وشاهدت الأماكن التي عاشت فيها اللحظات الأسرية الثمينة تذهب أدراج الرياح.

ومن المحزن أن البعض، ومن بينهم حماس، اختاروا تلك اللحظة من المأساة للاحتفال بالخسارة البشرية الفادحة، بل حتى للتشجيع على مزيد من أعمال الحرق المتعمدة. وفي حين أن هذه الحرائق أخرجت سلوكاً مروعاً وقاسياً، أخرجت المأساة أيضاً أفضل ما في البشرية. فقد جاءت الأمم من جميع أنحاء العالم لمساعدتنا عندما كنا في أمس الحاجة إليها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول التي قدمت بالفعل المساعدة الحاسمة وهي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، إسبانيا، أوكرانيا، إيطاليا، تركيا، فرنسا، قبرص، كرواتيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان والسلطة الفلسطينية وجميع الدول الأخرى التي عرضت تقديم المساعدة. وأود أن أضيف أن مشهد رجال الإطفاء الإسرائيليين والفلسطينيين يقفون جنباً إلى جنب لمكافحة تلك الحرائق يمثل رمزاً للأمل في المستقبل.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الأمم المتحدة القرار ١٨١ (د-٢)، المعروف باسم قرار التقسيم، والذي أوصى بإنشاء دولتين مستقلتين واحدة يهودية وأخرى عربية تعيشان جنباً إلى جنب. وفي حين أن دولة إسرائيل قبلت ذلك القرار، فقد رفضه العالم العربي وشن الحرب ضد الدولة المنشأة حديثاً. وبعد ٦٩ عاماً من ذلك، من المخزي أن نرى كيف أصبح ذلك التاريخ الهام حدثاً سنوياً مكرساً لتقريع إسرائيل في الأمم المتحدة، وكيف أن بعض البلدان، التي تكلم الكثير منها هنا اليوم وبالأمس، لم تقبل بعد بوجود إسرائيل في الشرق الأوسط وهي تسيء استخدام الكلمة في هذه القاعة لنشر ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي.

انعقدت الجمعية هنا اليوم للتصويت على سلسلة من مشاريع القرارات التي تخدم أولئك الذين يفضلون النهوض بخطاب متحيز لا يخدم أياً من الجانبين. إن مشاريع القرارات الستة التي يجري النظر فيها هنا اليوم لا تفشل في تعزيز الحوار أو بناء الثقة فحسب، بل تخلق أيضاً هياكل أساسية تنظيمية تسيء استخدام تمويل الأمم المتحدة حتى يتسنى إقامة أنشطة معادية لإسرائيل تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم العديد من النزاعات المدمرة والكوارث الإنسانية، فمن المؤسف أن نرى الجمعية تجتمع مرة أخرى لاعتماد مشاريع القرارات التي تحول موارد مالية ثمينة إلى هيئات مبذّرة ومسيسة الغرض منها هو مهاجمة إسرائيل لا غير. وتشمل هذه الهيئات برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، وهي هيئات الأمانة العامة الوحيدة المكرسة حصراً لنزاع واحد بعينه، أو على نحو أدق لأنشطة العلاقات العامة لأحد طرفي النزاع، فضلاً عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي هي بؤرة للنشاط المضاد لإسرائيل.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مكلفة بمهمة تعزيز جدول الأعمال السياسي الفلسطيني في الأمم المتحدة. وتنظم اللجنة مناسبات ومؤتمرات دولية للأمم المتحدة متخصصة في تقديم وقائع زائفة وأنصاف حقائق وفي النهوض بجدول أعمال موجه بوضوح ضد إسرائيل. وكانت اللجنة قد اعتمدت أيضاً عدداً من المنظمات غير الحكومية، بعضها ينادي بمقاطعة إسرائيل، وهي تفعل ذلك بوصفها ضيوفاً مدعوين من قبل اللجنة في مناسبات للأمم المتحدة معقودة في مبنى الأمم المتحدة.

ويجري دعم تلك اللجنة المشينة بمكتب في الأمانة العامة، وهي شعبة حقوق الفلسطينيين، التي تدير برنامج الأمم المتحدة للدعاية المناهضة لإسرائيل، مستخدمة موارد إدارة الشؤون السياسية للنهوض بجدول أعمالها. ولا مثيل لهذه الشعبة في هذه المؤسسة. ولا يوجد مكتب آخر في الأمانة

العامة يدير برنامجاً للدعاية ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، وذلك باستخدام موارد الأمم المتحدة.

أما فيما يخص برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين، فهو برنامج بقيادة إدارة شؤون الإعلام، التي وفرت خطاباً متحيزاً ومضللاً عن منطقتنا منذ إنشائها.

ويقوض تعميم المواد والمعلومات المتحيزة تحت راية الأمم المتحدة نزاهة هذه المؤسسة وحيادها. وعليه، فإن من الأهمية بمكان التأكد من عدم إساءة استخدام أي منبر تابع للأمم المتحدة لنشر المواد والمعلومات لبعث الرسائل المضادة لإسرائيل، بما في ذلك منابر وسائط التواصل الاجتماعي.

وللأسف، فقد كانت الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية الأخيرة بشأن السلام في الشرق الأوسط، والتي نظمتها إدارة شؤون الإعلام في بريتوريا في آب/أغسطس بمثابة تذكير مؤسف للغاية بتشويه المعلومات وتحريفها من جانب إحدى هيئات الأمم المتحدة، وهو أمر شائع جدا. وكما هو واضح فقد كانت المناقشات التي جرت في الحلقة الدراسية وجلسات مناقشاتها ولجانها أحادية الجانب تماما لأنها لم تمثل سوى وجهة النظر الفلسطينية وحدها. ومن المخزي أن أعرب بعض المتحدثين عن تعاطفهم الصريح مع حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات التي تنظم حملة عالمية من المعلومات المضللة والافتراء الصريح ضد إسرائيل.

وفي ضوء تلك المعلومات، فمن المحير أن تنفق الأمم المتحدة التي تواجه عجزا شديدا في ميزانيتها مبلغ ٦,٥ مليون دولار تقريبا في السنة على تلك الهيئات المكرسة حصرا للترويج لوجهة النظر الفلسطينية. وعلى أولئك الذين صوتوا مؤيدين لهذه القرارات أن يسألوا أنفسهم: لماذا تنفق الأمم المتحدة كل تلك الأموال للترويج لأهداف معادية تماما لإسرائيل بدلا من تخصيصها لأولئك الذين هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية؟

ولا تؤدي هذه القرارات المستفزة والتي تنطوي على هدر للأموال إلى نتائج عكسية فحسب، ولكنها تصبح أيضا أكثر انفصاما عن الواقع بمرور كل عام. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أودت الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين بحياة ٤٢ مواطنا وإصابة ما يزيد على ٦٠٠ منهم. ومع ذلك، لم تشر مشاريع القرارات هذه إلى أولئك الضحايا، ناهيك عن اتخاذ موقف يدين التحريض على تلك الأعمال الإرهابية الخسيسة التي تسببت بمصيرهم المروع.

وعلاوة على ذلك، لم تذكر مشاريع القرارات قيد المناقشة هذه منظمة حماس ولو مرة واحدة، على الرغم من أنها منظمة إرهابية معترف بها دوليا. وهي منظمة تطلق الصواريخ باتجاه إسرائيل وتبني أنفاق الإرهاب في تهديد واضح لسلامة وأمن المواطنين الإسرائيليين وسكان غزة على السواء.

وتطول القائمة، غير أن خلاصة الأمر واضحة تماما، وهي أن القرارات الانتقائية والمتحيزة هذه لن تساعد على تقريب الجانبين إلى بعضهما بعضا، وإنما تزيد الهوة بينهما فحسب.

ويتمثل عنصر آخر مثير للقلق في القرارات في الرفض المخزي لاستخدام عبارة ”جبل الهيكل“. فجبل الهيكل أو ما نسميه ”Har Habayit“ باللغة العبرية، هو أكثر مواقع الدين اليهودي قداسة، علاوة على كونه مكانا مقدسا لجميع الأديان الإبراهيمية – الإسلام والمسيحية واليهودية. ومع ذلك لم ترد في اثنين من مشاريع القرارات التي سيتم التصويت عليها هنا اليوم أي إشارة إلى اليهودية أو المسيحية في علاقتهما بجبل الهيكل. ويمثّل ذلك الإغفال المتعمد ما هو أكثر من مجرد حبر على ورق، وهي شهادة على استمرار رفض الفلسطينيين ومؤيديهم إلى الاعتراف بالعلاقة التاريخية للشعب اليهودي بهذا الموقع المقدس وبمدينة القدس.

والحقيقة المريرة هي أن مشاريع القرارات هذه تقدم وجهة نظر أحادية الجانب عن الحالة، وتؤدي إلى إدامة نهج متحيز

إزاء التراع، وتبعث برسالة مفادها أن السبيل الوحيد لدعم الفلسطينيين يتمثل في انتقاد إسرائيل. وتتناقض هذه الفكرة تناقضا صارخا مع التعاون الذي شهدناه مؤخرا بين الجانبين في وقت يسوده القلق والتوتر. ولا يخدعن أحد نفسه: لأن تأييد مشاريع القرارات هذه، بما تنطوي عيله من تحيز متأصل ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، لن يساعد على النهوض بقضية السلام، بل يجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة. وأدعو جميع الأعضاء الراغبين حقا في المساعدة على التوصل إلى حل دائم لإسرائيل والفلسطينيين إلى اتخاذ موقف ضد مشاريع القرارات هذه، واتخاذ خطوات لتيسير إجراء المفاوضات المباشرة بين الطرفين دون شروط مسبقة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.18 بصيغته المنقحة شفويا، ومشاريع القرارات A/71/L.19 و A/71/L.20 و A/71/L.21.

وننتقل أولا إلى مشروع القرار A/71/L.18، المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“، بصيغته المنقحة شفويا.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.18، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا: بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فييت نام، مالي، ماليزيا.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، غواتيمالا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، غواتيمالا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/71/L.18، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت (القرار ٧١/٢٠).

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.19 المعنون ”شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.19، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدميه: بروني دار السلام، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فييت نام، مالي، ماليزيا

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/71/L.19 بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ٥٧ عضوا عن التصويت (القرار ٢١/٧١).

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.20 المعنون ”البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة“

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.20، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدميه: بروني دار السلام، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، مالي، ماليزيا

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان،

تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الكاميرون، هندوراس، ناورو، باراغواي، توغو، تونغا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/71/L.20 بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٧١/٢٢).

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.21 المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.21، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدميه: بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، فييت نام، مالي، ماليزيا

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور – ليشتي،

توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، الكاميرون، هندوراس، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، تونغا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/71/L.21 بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٣/٧١).

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد ساندوبال منديوليا** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يتكلم تعليلا للتصويت على القرار ٢١/٧١ المعنون ”شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة“.

تدرك المكسيك الدور الذي يجب أن تضطلع به المنظمة لأجل زيادة الوعي والدعم لحقوق الشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي، فضلا عن إدراكها للحاجة الملحة إلى تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ومع ذلك، تشدد المكسيك على أهمية استخدام موارد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة بطريقة مرشدة وأكثر كفاءة أثناء أداء مهامها.

وتؤكد حكومة المكسيك مجددا دعمها للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي البحث عن حل شامل، وإلى تسوية عادلة ودائمة للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني لأجل تحقيق حل الدولتين الذي يمكّن الطرفين من العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

**السيد تيو** (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم تعليلا للتصويت بعد اتخاذ القرارات من ٢٠/٧١ إلى ٢٣/٧١.

صوتت سنغافورة مؤيدة للقرار ٢٠/٧١ المعنون ”لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“، على أن يكون مفهوما أنه ينبغي أن تُفسر الإشارة الواردة في الفقرة ٢ إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بالطريقة نفسها الواردة في الفقرة ١ من القرار ٢٣/٧١، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ أي حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

**السيد غالبافي** (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لتعليل التصويت على القرار ٢٣/٧١، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الوفد الفلسطيني على النتيجة الناجحة لمفاوضاتنا حول عدد من القرارات التي بتت فيها الجمعية العامة. ونتيجة لتلك المفاوضات، يؤكد الاتحاد الأوروبي نمط تصويته الموحد على هذه القرارات.

ونود في الوقت الحالي أن نسجل في المحضر أنه فيما يتعلق بجميع القرارات التي اعتمدت خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، يرى الاتحاد الأوروبي والدول

الأعضاء فيه أنه كلما وردت عبارة ”الحكومة الفلسطينية“ فإنها تشير إلى السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يفسر استخدام عبارة ”فلسطين“ في أي من هذه القرارات على أنه اعتراف بدولة فلسطين، وينبغي أن تستخدم دون المساس بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، وبالتالي لمسألة صلاحية الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة. ونشير أيضا إلى أن الاتحاد الأوروبي برمته لم يعرب عن توصيف قانوني لما يتعلق بعبارة ”التشريد القسري“ المستخدمة في عدد من مشاريع القرارات المقدمة في إطار بندي جدول الأعمال ٣٨ و ٥٠.

وتشير بعض القرارات التي اعتمدت اليوم أيضا إلى المواقع المقدسة في القدس. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن شعوره بالقلق إزاء التطورات المزعجة في ذلك الصدد والاشتباكات العنيفة المتكررة التي تحدث في جبل الهيكل/الحرم الشريف. ويسلّم الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للمواقع المقدسة ويدعو إلى احترام الوضع الراهن القائم منذ عام ١٩٧٦ فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف، بما ينسجم مع التفاهمات السابقة واحترام الدور الخاص الذي يضطلع به الأردن في هذا الصدد. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تعبر الصياغة المتعلقة بالمواقع المقدسة في القدس عن أهميتها ودلالتها التاريخية بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث، فضلا عن احترام الحساسيات الدينية والثقافية. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأن العبارات المستخدمة في القرار لا تعني تغيير فهمه بخصوص جبل الهيكل/الحرم الشريف.

**السيد سانابريا دي مونتيل** (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يقدم تعليلا لتصويته على القرارين ٢٠/٧١ و ٢١/٧١.

تؤمن جمهورية باراغواي إيمانا راسخا بأن الحوار والمفاوضات المباشرة وحسن النية بين الطرفين هما السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام نهائي وعادل ومستدام. وبالتالي، فإننا ندعو إلى استئناف العملية التفاوضية وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود. وتؤكد جمهورية باراغواي مجددا ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والمقررات الأخرى ذات الصلة كي يتسنى لكلا الدولتين الديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، العيش جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وترى جمهورية باراغواي أن هذه القرارات لن تسهم في التسوية السلمية للنزاع بين الطرفين، ولهذا السبب فقد امتنعت عن التصويت عليها.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

## البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

**مشروعا قرارين** (A/71/L.8 و A/71/L.22)

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن تبت الجمعية في مشروعي القرارين الواحد تلو الآخر، أود أن أذكّر الأعضاء بأن الفرصة ستتاح لهم لتعليل تصويتهم على مشروعي القرارين قبل وبعد البت في كليهما.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار A/71/L.8 ”المعنون الجولان السوري“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.18، أصبحت البلدان التاليان من مقدميه: بروني دار السلام وماليزيا.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/71/L.18 بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٥٦ عضوا عن التصويت (القرار ٧١/٢٤).

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/71/L.22، المعنون ”القدس“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.22، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: بروني دار السلام، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فييت نام، مالي، ماليزيا.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، الكاميرون، غواتيمالا، هندوراس، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/71/L.22 بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٧١/٢٥).

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد فييرا** (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم وفدي الأرجنتين والبرازيل لتعليل تصويتنا.

ومثلما فعلنا في السنوات السابقة فيما يتعلق بالقرار المتعلق بالجولان السوري، الذي اتخذته الجمعية العامة للتو (القرار ٧١/٢٤) صوتت البرازيل والأرجنتين مؤيدتين للقرار لأننا نعتقد أن طابعه الأساسي يرتبط بعدم مشروعية حيازة الأراضي بالقوة. وتحظر الفقرة ٤ من المادة ٢ في ميثاق الأمم

المتحدة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي من الدول.

وأود في الوقت نفسه أن أوضح موقف وفدي بلدينا فيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار. ولا يصدر تصويتنا حكما مسبقا على مضمون تلك الفقرة، وخاصة الإشارة إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وترى البرازيل والأرجنتين أن من المهم المضي قدما في البحث عن حل لمسار النزاع الإسرائيلي – السوري في الشرق الأوسط بغية إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. وبالتالي، نشدد باسم حكومتي البرازيل والأرجنتين مرة أخرى على أهمية استئناف المفاوضات لإيجاد حل قاطع للحالة في الجولان السوري وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

**السيد إردمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الولايات المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء تقديم عدد غير متناسب من قرارات الجمعية العامة أحادية الجانب الرامية إلى إدانة إسرائيل. ويلحق هذا النهج الأحادي الجانب الضرر بآفاق السلام عبر تقويض الثقة بين الأطراف، علاوة على الدعم الدولي الذي يكتسي أهمية بالغة لتحقيق السلام. وتقع على جميع أطراف النزاع المسؤولية عن وضع حد له. ونعرب عن شعورنا بخيبة الأمل لاستثناء أعضاء الأمم المتحدة باستمرار إسرائيل دون الإقرار بالمسؤوليات والخطوات الصعبة التي يجب اتخاذها من جميع الأطراف. وإنه لمن الظلم الواضح أن تستخدم الدول الأعضاء الأمم المتحدة – وهي مؤسسة تقوم على فكرة أن من الواجب أن تُعامل جميع الدول على قدم المساواة – لمعاملة إسرائيل على أساس من عدم المساواة في كثير من الأحيان.

لقد صوتت الولايات المتحدة ضد القرارات الأحادية الجانب في الجمعية العامة، وخصوصا تلك التي تجدد ولايات اللجان التي تستخدم موارد الأمم المتحدة القيّمة، لأننا نعتقد أنها تفضي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بهدف تحقيق السلام الذي نتشاطره جميعا. ومن بين هذه القرارات السنوية، هناك ثلاث هيئات تابعة للأمم المتحدة يتضح في القرارات المتخذة بشأنها التحيز والتكرار علاوة على التكلفة غير الضرورية وهي: اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. فهذه الهيئات تهدر الموارد المحدودة للأمم المتحدة، إذ بلغت تكلفتها حوالي ٦,١ مليون دولار في عام ٢٠١٥ دون أن تسهم بأي قدر في تحقيق السلام في المنطقة، علاوة على إدامتها للمفهوم القائل باستهداف الأمم المتحدة لإسرائيل على نحو مستمر وجائر.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالنهوض بحل الدولتين. وما زلنا نحث كلا الطرفين على اتخاذ خطوات لوقف العنف وتحسين الحالة الميدانية في الضفة الغربية وغزة، فضلا عن المضي قدما بالعملية الدبلوماسية. وندين بشدة جميع أعمال العنف والإرهاب التي تستهدف المدنيين العزل، بما في ذلك الطعن بالآلات الحادة وإطلاق النار والإشعال المتعمد للحرائق والهجمات بالمركبات، وتعظيم تلك الأعمال.

وستدعم الولايات المتحدة حق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها المدنيين الأبرياء ضد الإرهاب، ونعرب عن حزننا لجميع الخسائر في أرواح الأبرياء. ومن الأهمية بمكان بذل قصارى الجهود لإبداء ضبط النفس وتهدئة التوترات. وأود أن أؤكد مجددا أن الولايات المتحدة قد عارضت باستمرار كل جهد لنزع الشرعية عن إسرائيل أو الانتقاص من أمنها في إطار الأمم المتحدة، وسوف نواصل القيام بذلك بالعزم اللازم.

ومع ذلك، ينبغي ألا تُفهم معارضتنا المستمرة للقرار المعنون ”المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل“ بما يعني أننا نؤيد النشاط الاستيطاني. بل نرى على العكس من ذلك أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير قانوني ويلحق الضرر بمسألة السلام، بل يهدد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي صلاحية تحقيق حل الدولتين نفسه.

كما انه يقرّب إسرائيل إلى ترسيخ واقع الدولة الواحدة للاحتلال الدائم، الأمر الذي يتعارض أساسا مع مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وفي حين أن الولايات المتحدة تعارض بشدة أنشطة المستوطنات الإسرائيلية، فإن ذلك لا يبرر قرارات الجمعية العامة المتكررة وأحادية الجانب التي تيسر إدانة إسرائيل. إن هذه القرارات تتسبب في نكسة لجهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حل سلمي للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تضر بالمصداقية المؤسسية للأمم المتحدة، الأمر الذي ينبغي أن يكون مصدر قلق بالنسبة لنا جميعا.

إن هذه القرارات الأحادية الجانب لن تعزز السلم. ولن يحقق ذلك سوى الخيارات الصعبة التي تتخذ في سياق المفاوضات الثنائية. ومن مصلحة قضية السلام أن تتبع الجمعية العامة نهجا أكثر توازنا تجاه الصراع.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين، تعليلا للتصويت بعد التصويت.

**السيد المنذر** (الجمهورية العربية السورية): يعبر وفد بلادي عن عميق التقدير وصادق العرفان لاعتماد الجمعية العامة مجددا ودون انقطاع منذ العام ١٩٨١، وهو العام الذي شهد قرار إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل، لمشروع القرار ٢٤/٧١ المعنون الجولان السوري المحتل والوارد في الوثيقة A/71/L.8، ومشاريع القرارات الأخرى المدرجة في إطار بندي القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط. وأكرر شكر بلادي سورية لجميع الدول التي تبنت مشروع القرار المعنون الجولان السوري، وتلك التي صوتت لصالحه.

إن استمرارية غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم هذه القرارات، إنما يعبر عن تشبثها بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وعن رفضها للاحتلال الأجنبي ودعمها لحقنا غير المنقوص في استعادة أراضينا المحتلة من قبل إسرائيل منذ العام ١٩٦٧. إن أن التصويت لصالح تلك القرارات وبأغلبية ساحقة، يرسل رسالة دولية واضحة لإسرائيل بأن الاحتلال والقتل وسياسات التوسع والعدوان والتمييز العنصري وبناء المستوطنات وفرض الأمر الواقع وضم أراضي الغير بالقوة، هي ممارسات مرفوضة. وتنتهك المواثيق والأعراف الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولذلك فأن مآل جميع تلك الممارسات هو شجب واستنكار جميع الحريصين على رفع شأن القانون الدولي وإنهاء الاحتلال الأجنبي ورفض مبدأ ضم أراضي الغير بالقوة ومعاقبة من يخل بهذه المسائل الجوهرية.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين.

**السيدة عبد الهادي ناصر** (فلسطين) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد دولة فلسطين، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة القرارات الهامة التي اعتمدتها الجمعية للتو، وتتقيد قولا وفعلا بالمبادئ القانونية والسياسية والإنسانية والقواعد المكرسة فيها.

إن اعتماد الجمعية العامة لهذه القرارات، بأغلبية ساحقة مرة أخرى، يعكس توافق الآراء الدولي الطويل الأمد بشأن حقوق الشعب الفلسطيني والمطلب الأساسي بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين بكل جوانبها، من دون استثناء. إن تلك القرارات هي تأكيد واضح على توافق

الآراء الدولي بشأن الحل القائم على وجود دولتين، استنادا إلى حدود ١٩٦٧، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وهذا الحل يواجه الآن خطرا محدقا بسبب الانتهاكات والرفض والأعمال التدميرية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وأخيرا، فإن تلك القرارات هي رد واف وحازم وواضح على التأكيدات الزائفة والتحريفات والخطاب السلبي الذي استمعنا إليه في هذه القاعة من الوفد الإسرائيلي.

ختاما، أود أن أعرب عن عميق امتنان وفد دولة فلسطين، بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وقيادته، لكل عبارات التأييد المؤثرة للشعب الفلسطيني والتضامن معه ومع قضية فلسطين العادلة في الأيام الأخيرة وعلى مدى السنوات الطويلة. ونحن نشعر باليأس إزاء هذا الظلم المستمر، إذ نحتفل مرة أخرى بيوم التضامن وإذ نقترب خلال العام المقبل من الذكريات المؤلمة، بما فيها الذكرى السنوية الخمسون التي لا يمكن تصورها للاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير المشروع لأرضنا، والقمع الذي يتعرض له شعبنا، وحرماننا من حقوقنا. إنّ الشعور باليأس الشديد والقنوط فيما بين أبناء شعبنا آخذ في الازدياد، لكن الدعم والتضامن من المجتمع الدولي ومن البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم، يساعدنا كي نظل نأمل في أننا، في الواقع، سنتمكن يوما ما من قهر حالة الظلم الراهنة، وإعمال حريتنا وحقوقنا في دولتنا، دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، وأخيرا تحقيق السلام والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، رغم أن هذا الاحتمال يبدو بعيد جدا في هذه اللحظة. ونجدد شكرنا وتقديرنا لجميع الوفود على دعمها المبدئي.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

## برنامج العمل

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد مدة عمل اللجنة الثانية. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت، في جلستها العامة ٤٨ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الأربعاء ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، أبلغني رئيس اللجنة الثانية أن اللجنة تطلب تمديدا إضافيا لعملها حتى يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر، في ضوء حقيقة أن هذا التمديد سيكون ضروريا لاختتام المفاوضات بشأن مشروع القرار بشأن الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.